

مِنْ أَسْرَارِ الْمَخْصَلَةِ بَيْنَ الضَّمِيرِ وَمَرْجِعِهِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

تأليف

الدكتور/ أحمد محمد عبد الرضى
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد
كلية دارالعلوم - جامعة الفيوم

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
٢٠٠٧ - ١٤٢٨ هـ
حقوق الطبع محفوظة للنشر
النشر
مكتبة الثقافة الدينية
٥٢٦ شارع بورسعيد - القاهرة
ت/ ٢٥٩٢٢٦٢٠ - ٢٥٩٣٨٤١١ / فاكس: ٢٥٩٣٦٢٧٧
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

عبد الراضي، أحمد محمد
من اسرار المخالفة بين الضمير ومرجهه في القرآن الكريم / تأليف أحمد
محمد عبد الراضي
ط ١ - القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٧
١٦٠ ص، ٢٤ سم
تكمك : I-338-341-977
١- القرآن - تفسير نحوية
١- العنوان

بيوى : ٢٢٧،٣٦٦

رقم الايداع : ٢٠٠٧/١٤٦٢٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

إلى أولادى جميعاً أودى هذا العمل المتواضع - وقد
كانوا وراء كل عمل بجهدهم وعونهم - راجياً من
الله عز وجل - أن ينفخنى بهم دائماً ، وأن يجعلهم
لى قرة عين ، وأن يسدد فطالهم فى طريق الفوز
والنجام .

الدكتور / أحمد محمد عبد الراضى



تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

" الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً " والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد - فإن الضمير يحتل مكانة بارزة فى الجملة العربية ، حيث يقوم بدور أساسى فى الربط بين أجزائها ، وبدون الضمير لا يلمس القارئ علاقة بين أجزاء الكلام ، ولما كان للضمير هذه الأهمية - كان جديراً بالدراسة والبحث .

ودراسة الضمير - تقتضى دراسة مرجعه ، وخاصة ضمير الغائب - الذى يستلزم مفسراً يوضح معناه ، ويبين المقصود منه ، وهذا المفسر - هو الذى يسميه النحاة مرجعاً ، وهذا المرجع لا بد أن يتقدم فى الأصل على الضمير ، ولا بد من هذا المرجع - أن يكون مطابقاً للضمير - فى عدده ونوعه ، ولكن قد نرى فى القرآن الكريم - ما ظاهره الاختلاف بين الضمير ومرجعه ، سواء أكان اختلافاً فى العدد ، أم اختلافاً فى النوع ، ولهذا جعلت موضوع هذا البحث - من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعة فى القرآن الكريم ، وقد قصدت بهذا أن أرصد بعض مظاهر هذا الاختلاف فى الأسلوب القرآنى محاولاً بقدر الإمكان كشف سر هذا الاختلاف ، إذ

لابد أن يكون وراء كل ظاهرة نحوية أو لغوية في القرآن الكريم -
سر من أسرار إعجازه.

وقد قسمت هذا البحث - قسمين يسبقهما تمهيد أوجزت فيه
مفهوم الضمير ، وأقسامه ، ودوره في بناء الجملة العربية .
أما القسم الأول - فقد تناولت فيه العلاقة بين الضمير
ومرجعه - من حيث الرتبة ، فبينت أنواع التقدم بالنسبة للمرجع على
ضوء ما جاء في القرآن الكريم ، فبينت التقدم اللفظي ، والتقدم
المعنوي ، والتقدم الحكمي .

وفي القسم الثاني - تتبعت مظاهر الاختلاف بين الضمير
ومرجعه - في القرآن الكريم ، وصنفتها على حسب نوع هذا
الاختلاف ، وعلى حسب الغرض - الذي جاء من أجله هذا
الاختلاف ، وقد حاولت أن أبين العلل النحوية من وراء هذا الاختلاف
متوصلاً إلى أن ما نراه - في القرآن الكريم - من اختلاف بين
الضمير ومرجعه - لم يكن مجافياً لقوانين اللغة ، أو بعيداً عن سنن
العربية . ..

ثم أعقبت هذه الدراسة بخاتمة ، أوجزت فيها أهم نتائج البحث .
وقد اعتمدت في هذه الدراسة - على كتب الإعراب للقرآن
الكريم ، وكتب التفسير ، وبعض كتب النحو كما استعنت ببعض
المراجع الحديثة التي عالجت بعض قضايا الضمير .

على أن هذه الدراسة لم تهدف إحصاء كل ظواهر المخالفة
بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم ، وذلك تحاشياً للوقوع في
التكرار ، ومن ثم سجلت ما هو جدير بالنظر والبحث.

واسأل الله تعالى - أن يجعله عملاً مقبولاً ، وأن يغفر لى ما
قد يكون فيه من زلات أو هفوات ، اذ لا كمال إلا لله تعالى وحده ،
كما اسأله تعالى - أن ينفع به كل من قصده طالبا منه نفعاً-

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾

وصلّى الله على سيدنا محمد : السُّلْطَانِ الْأَمْرِ الْكَرِيمِ ، وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَلَّتْ بِهِ وَسَلَّمَ

الدكتور / أحمد محمد عبد الراضى

من ذى القعدة ١٤٢٣هـ.

١١ يناير ٢٠٠٣م

تمهيد

المضمر بضم الميم الأولى، وفتح الثانية - اسم مفعول من
أضمرته- إذا أخفيته، وسترته، وإطلاقه على البارز- توسع، والضمير
بمعنى المضمر على حد قولهم: عقدت العسل فهو عقيد، أى: معقود،
وهو اصطلاح بصرى، والكوفية يسمونه كناية ومكنيا، لأنه ليس باسم
صريح، والكناية تقابل الصريح^١، ولا فرق بين المضمر والمكنى
عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناها واحد- وإن
اختلفا من جهة اللفظ، وأما البصريون- فيقولون: المضمرات نوع
من المكنيات، فكل مضمر مكنى، وليس كل مكنى- مضمر، فالكناية-
إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازا^٢.

والمضمرات كلها- مبنية ويذكر ابن يعيش- أن علة البناء- أمران:
أحدهما- شبهها بالحروف من حيث إن الضمائر لا تستقل بذاتها بل
تفتقر إلى ما يفسر معناها، وهو تقدم اسم ظاهر عليها، فأشبهت
الحروف التى لا تستقل أيضا بنفسها بل تفتقر إلى ما يوضح
معناها .

والآخر- أن المضمر كالجاء من الاسم، وجزء الاسم- لا يستحق
الإعراب^٣ .

^١ - شرح التصريح على التوضيح الشيخ خالد الأزهرى : ١/ ٩٥

^٢ - شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٨٤

^٣ - المرجع السابق : ٣/ ٨٥

والضمير هو ما دل وضعا على متكلم : كـ(أنا)، أو مخاطب
كـ(أنت)، أو غائب : كـ(هو) ، وضميرا المتكلم ، والمخاطب -
تفسدهما المشاهدة ، وأما ضمير الغائب فعار عن المشاهدة، ولذا
يحتاج إلى ما يفسره ° .

وللضمير دور أساسى فى بناء الجملة العربية ، حيث يربط أجزاء
الكلام بعضه ببعض ، فيربط جملة الخبر بالمبتدأ ، أو بما أصله
المبتدأ ، ويربط جملة النعت بالمنعوت ، وجملة الحال بصاحبها ،
وجملة الصلة بالموصول ، والجملة المتعاطفة - بما تعطف عليه ، كما
أن للضمير قيمة لغوية تتعلق بالمعنى وهى رفع الالتباس ، وتحقيق
الإيجاز ، يقول الرضى : " اعلم أن المقصود من وضع المضمرات -
رفع الالتباس ، فإن (أنا) - (أنت) - لا يصلحان إلا لمعنيين ، وكذا ضمير
الغائب - نص فى أن المراد هو المذكور بعينه فى نحو : (جاءنى زيد
وإياه ضربت) ، وفى المتصل يحصل مع رفع الالتباس - الاختصار ،
وليس كذا الأسماء الظاهرة ، فإنه لو سمي المتكلم والمخاطب
بعينهما - فربما التبس ، ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب -
فربما توهم أنه غير الأول" ٦ ، لأن ذكر الضمير عائدا على الاسم
الظاهر يدل على أن هذا الظاهر المتقدم هو المراد بالحديث ، كما

٤ - شرح الفاكى على قطر الندى : ١٨٤/١

٥ - النعم للسيوطى : ٦٥/١ ، والبيان فى روائع القرآن للدكتور تمام حسان ١٣٧/١ ، ١٣٨ .

٦ - شرح الكافية : ٣/٢

نقول : (محمد نجح أخوه)، أو (محمد نجح)، فإن عودة الضمير بارزا أو مستترا -إلى محمد - يبين أنه هو المقصود بالحديث ، ولكن إذا قيل : (زيد فعل زيد) -جاز أن يتوهم أن زيدا الثاني -غير زيد الأول.^٧

وبالضمير عتعلق قضايا ومسائل كثيرة مبسطة في كتب النحو ، ليست غرضا من هذا البحث، ولكن ما يعيننا أن نرصد ما حدث فيه لاختلاف بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم -ذاكرين أقوال النحاة والمفسرين في سر هذا الاختلاف معقبن على هذه الأقوال بما نراه أرجح ، أو أقرب إلى التصور اللغوي .

^٧ - شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٤ .

الفصل الأول

بين الضمير ومرجعه

الفصل الأول

بين الضمير ومرجعه

وقبل أن أذهب إلى تصيف الأسرار ، أو الحكم -التي من أجلها جاءت المخالفة بين الضمير ومرجعه مستشهدا على ذلك بما جاء في القرآن الكريم- يجدر بي أن ألقى بعض الضوء في عجلة سريعة - على مرجع الضمير، وخاصة ضمير الغائب ،لما فيه من غموض وإبهام ،لأن ضميرى المتكلم والمخاطب-تفسدهما المشاهدة،وأما ضمير الغائب-فعار عن المشاهدة ،ولذا يحتاج إلى تفسير^٨، قال الرضى : " وإنما يقتضى ضمير الغائب -تقدم المفسر عليه، لأنه وضعه الواضع معرفة - لا بنفسه ،بل بسبب ما يعود عليه ،فإن ذكرته ، ولم يتقدمه مفسره- بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتى تفسيره بعده "^٩.

والأصل فى هذا الشئ المفسر الموضح أن يكون فى غير ضمير الشأن -متقدما على الضمير ومذكورا قبله ، ليبين معناه أولا ، ويكشف المقصود منه ،ثم يجئ بعده الضمير مطابقا له -فيما يحتاج للمطابقة ،كالتأنيث والإفراد وفروعهما- فيكون خاليا من الإبهام والغموض، ويسمى ذلك المفسر الموضح -مرجع الضمير "^{١٠}.

^٨ - الهمع للسيوطى : ٦٥ / ١ .

^٩ - شرح الكافية: ٥ / ٢ .

^{١٠} - النحو الوافى للأستاذ عباس حسن : ٢٥٥، ٢٥٦ / ١ .

ولما كان الأصل في مرجع الضمير أن يكون متقدما عليه فإن النحاة قد نظروا في نوع هذا التقدم، فحصرُوا له صور شتى يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أقسام: تقدم لفظي، وتقدم معنوي، وتقدم حكمي، وفيما يلي نوضح المقصود من كل قسم:

أولا - التقدم اللفظي:

والمقصود بالتقدم اللفظي - أن يكون مرجع الضمير مصراحا به في الكلام مذكورا قبل الضمير، كما في قوله تعالى: "واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادقا الوعد وكان رسولا نبيا"^{١١}، فقد عاد الضمير في (إنه)، وفي (كان) - إلى (إسماعيل) - عليه السلام، وهو متقدم في اللفظ والرتبة، وقد قسم ابن الحاجب - التقدم اللفظي - قسمين:

أحدهما متقدم لفظا تحقيقا، نحو: (ضرب زيد غلامه) والآخر متقدم لفظا تقديرا، نحو: (ضرب غلامه زيد)، إذ (زيد) - متقدم في اللفظ تقديرا، لكونه فاعلا، غير أن الرضى اعترض على ابن الحاجب في جعله نحو (ضرب غلامه زيد) - من قبيل التقدم اللفظي التقديري، وقال: "فجعل نحو: (ضرب غلامه زيد) مما تقدم معنى - أولى، إذ متقدم معنى وتقديرا لا لفظا"^{١٢}.

^{١١} - مريم: ٥٤

^{١٢} - شرح الكافية: ٤/٢

وإذا كان مرجع الضمير مذكور مصرحا به - فإن الضمير يعود على أقرب مذكور في الأصل، يقول الرضى: "واعلم أنه إذا تقدم مما يصلح للتفسير - شيئان فصاعدا - فالمفسر هو الأقرب لا غير، نحو: (جاعنى زيد وبكر فضربته)، أى (ضربت بكرا)، ويجوز مع القرينة أن يكون للأبعد، نحو: (جاعنى عالم وجاهل فأكرمته)^{١٣}، ويدل على ذلك قوله تعالى: "ووهبنا له إسحق ويعقوب وجعلنا فى ذريته النبوة والكتاب"^{١٤}، فإن الضمير فى (ذريته) - يعود على (إبراهيم) - عليه السلام، وهو غير الأقرب، لأنه المحدث عنه من أول القصة إلى آخرها.^{١٥}

ونخلص من ذلك إلى أن التقدم اللفظى لمرجع الضمير - أن يكون هذا المرجع الذى يسمى مفسرا للضمير مقدما عليه لفظا ورتبة، كما فى قوله تعالى: "وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى"^{١٦}، أو لفظا دون الرتبة، كما فى قوله تعالى: "وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ"^{١٧}، وقوله تعالى: "لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا"^{١٨} وقوله تعالى: "أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا"^{١٩}،

^{١٣} - شرح الكافية: ٤ / ٢

^{١٤} - العنكبوت: ٢٧.

^{١٥} - الهمع للسيوطى: ٦٥ / ١

^{١٦} - طه: ١٢١

^{١٧} البقرة: ١٢٤.

^{١٨} - الأنعام: ١٥٨.

^{١٩} - محمد: ٢٤.

وأن يكون هذا المرجع -أقرب مذكور لهذا الضمير ، لا يعود إلى الأبعد إلا إذا دل السياق على ذلك .

ثانيا -التقدم المعنوي :

والمقصود بالتقدم المعنوي لمرجع الضمير -أن لا يكون هذا المرجع أو المفسر -مصرحا بتقديمه ،بل هناك شيء آخر غير ذلك الضمير يقتضى كون المفسر قبل موضع الضمير ^{٢٠} ،

وقد قسم النحاة التقدم المعنوي -أقساماً متعددة ،نبينها فيما يلي :

١- الرتبة بمعنى أن الضمير يعود على متأخر فى اللفظ ،ولكنه مقدم فى الرتبة ،وقد جعل الرضى هذه الصورة من قبيل التقدم المعنوي على حين جعلها ابن الحاجب من قبيل التقدم اللفظي التقديرى ،وذلك كمعنى الفاعلية المقتضى كون الفاعل قبل المفعول رتبة ، نحو: (ضرب غلامه زيد)، ومعنى الابتداء المقتضى كون المبتدأ قبل الخبر ،نحو : (فى داره زيد)، ومعنى المفعول الأول المقتضى تقدمه على الثانى، نحو (أعطيت درهمه زيدا)، وكذا نحو: (ضربت فى داره زيدا) ^{٢١} ،ومن ذلك قوله تعالى : " فأوجس فى نفسه خيفة موسى " ^{٢٢} ،وقوله تعالى : " ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون " ^{٢٣} وقد عد ابن الشجرى ذلك من قبيل توجيه الضمير

^{٢٠} - شرح الكافية : ٤/٢

^{٢١} - شرح الكافية : ٤/٢ ، ٤ ، ٥

^{٢٢} - طه : ٦٧

^{٢٣} - القصص : ٧٨

- إلى متأخر في اللفظ، متقدم في الرتبة^{٢٤}، ولم يشر إلى اعتباره
تقدماً معنوياً.

٢- دلالة الحس عليه، وقد جعل السيوطي من ذلك قوله تعالى: "قال
هي راودتني عن نفسي"^{٢٥}، وقوله تعالى "قالت إحداهما يَا أَبَتِ
اسْتَأْجِرْهُ"^{٢٦} فإن الضمير (هي) -يعود على زليختا)، والضمير
في (استأجره) -يعود على (موسى) عليه السلام، ولم يتقدم
التصريح بكل منهما، لكونهما حاضرين^{٢٧}.

٣- أن يكون المرجع جزء مدلول الفعل، بمعنى أن يعود الضمير
على ما يتضمنه اللفظ المتقدم، نحو قوله تعالى: "اعدلوا أقرب
للتقوى"^{٢٨}، أى: (العدل)-الذى هو جزء مدلول الفعل، لأن الفعل
(اعدلوا)- يدل على الحدث والزمن^{٢٩}، ومن ذلك قوله تعالى:
"وإن تشكروا يرضه لكم"^{٣٠}، فالهاء عائدة على (الشكر)، ولم يتقدم
ذكر الشكر، وإنما تقدم ما يقتضيه، لأن الفعل يقتضى الحدث،
فالفعل: (تشكروا) -يقتضى (الشكر)^{٣١} ومن ذلك قوله تعالى: "ولا

٢٤ - أمالي ابن الشجري : ٨٩/١

٢٥ - يوسف : ٢٦.

٢٦ - القصص : ٢٦

٢٧ - الهمع : ٦٥/١

٢٨ - المائدة : ٨.

٢٩ - الهمع : ٦٥ / ١ ، وحاشية الصبان على الأشموني : ١٠٨ / ١

٣٠ - الزمر : ٧

٣١ - البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم.^{٣٢} فقد جعل الفراء الضمير في قوله تعالى: (هو خيرا لهم) - راجعا على (البخل) المدلول عليه بالفعل (يبخلون)، وذلك على القراءة بتاء الخطاب في (تحسبن)، قال: "فـ (هو) - كناية عن البخل، فهذا لمن جعل (الذين) في موضع نصب، وقرأ (تحسبن) بالتاء، ومن قرأ بالياء جعل (الذين) في موضع رفع، وجعل (هو) عمادا للبخل المضمرا، فاكتفى بما ظهر في (يبخلون) من ذكر البخل^{٣٣} والقراءة بتاء الخطاب لحمزة، وواقفه المطوعى^{٣٤}، واستشهاد الرضى - أدق من استشهاد الفراء، إذ لا يحتمل الضمير في (بل هو) - إلا أن يكون راجعا على البخل المدلول عليه بالفعل (يبخلون)، أما الضمير في (هو خيرا لهم) - فيحتمل أن يكون ضمير فصل على القراءتين، لأن المفعول الأول على قراءة الجمهور بالياء - محذوف، والتقدير (ولا يحسبن الباخلون بخلهم هو خيرا لهم)، وعلى القراءة بالتاء - يكون ضمير فصل أيضا بين المفعول الأول اليزى هو المضاف المحذوف، والمفعول الثانى - الذى هو (خيرا)، والتقدير (ولا تحسبن بخل الذين يبخلون هو خيرا لهم)^{٣٥}.

^{٣٢} - آل عمران : ١٨٠

^{٣٣} - معانى القرآن : ١٠٤ / ١

^{٣٤} - إتحاف فضلاء البشر : ١٨٢

^{٣٥} - راجع تفسير القرطبي : ١٦٣ / ٢

وقد استشهد ابن الشجرى على عود الضمير على المصدر المدلول عليه بالفعل بقوله تعالى: "ولو آمن أهل الكتاب لكان خيرا لهم"^{٣٦}، أى: (لكان الإيمان)، وبقوله تعالى: "الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيمانا"^{٣٧}، أى: (فزادهم قول الناس إيمانا)^{٣٨}.

وقد جعل الزجاج من ذلك -قوله تعالى: "فقد كذبتم فسوف يكون لزاما"^{٣٩}، فقال: "وتأويله -والله أعلم- فسوف يكون تكذيبكم لزاما"^{٤٠}. وقد تعرض الدكتور تمام حسان لهذه المسألة وهى عود الضمير على المصدر المتصيد من الكلام، وقد ساق استشهادا على ذلك -قوله تعالى: "وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم"^{٤١}، أى: (فالإخفاء)^{٤٢}، وقوله تعالى: "فإن تبتم فهو خير لكم"^{٤٣}، أى: (فالتوب خير لكم)، وقوله تعالى: "ولئن صبرتم لهو خير للصابرين"^{٤٤}،

^{٣٦} - آل عمران: ١١٠.

^{٣٧} - آل عمران: ١٧٣.

^{٣٨} - أمالى ابن الشجرى: ٨٢/١، ٣٧/٢.

^{٣٩} - الفرقان: ٧٧.

^{٤٠} - معانى القرآن وإعرابه: ٧٨/٤.

^{٤١} - البقرة: ٢٧١.

^{٤٢} - الكشاف: ٣١٦/١.

^{٤٣} - التوبة: ٣.

^{٤٤} - النحل: ١٢٦.

أى: (لصبرهم)، أو (للصبر)^{٤٥}، وقوله تعالى: "ذلك ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه"^{٤٦}، أى: (فالتعظيم)^{٤٧}، ثم عقب الدكتور تمام حسان على ذلك -بقوله: " وهكذا نرى المصدر المتصيد يعود عليه ضمير الغائب فى الآيات السابقة، وفى كل ذلك لم يذكر صراحة "^{٤٨}.

هذا بعض ما ذكره النحاة والمفسرون من مواضع عود الضمير على جزء مدلول الفعل، وهو المصدر، لأن الفعل يدل على المصدر والزمن، وهذا ضرب من الإيجاز -الذى هو سمة من سمات الإعجاز القرآنى، فإن قوله تعالى: "مثلا" وإن تشكروا يرضه لكم" فيه إيجاز بليغ حيث يعود الضمير على الشكر، ولو لم يراع الإيجاز - ل قيل فى غير القرآن: (وإن تشكروا فالشكر يرضاه الله لكم)، وكذا فى كل موضع يعود فيه الضمير على المصدر المدلول عليه بالفعل، وهو فى الحقيقة -محذوف كنى عنه بالضمير اختصارا .

٤- أن ينكر فى الكلام ما يستلزم المرجع استلزاما قريبا، كما فى قوله تعالى: "ولأبويه لكل واحد منهما السدس"^{٤٩}، فإن الضمير فى (أبويه)، - يعود على (الميت)، حيث تستلزمه قرينه ذكر الإرث، أو

^{٤٥} - الكشاف : ٢ / ٦٤٥

^{٤٦} - الحج : ٣٠ .

^{٤٧} - الكشاف : ٣ / ١٥٤

^{٤٨} - البيان فى روائع القرآن : ١ / ١٥٠

^{٤٩} - النساء : ١١ .

استلزاما بعيدا ،كما فى قوله تعالى : " حتى توارت بالحجاب"^{٥٠}، أى :
 (الشمس)-على قول بقرينة ذكر (العشى)^{٥١}. وقد عبر ابن الشجرى،
 وغيره عن هذا الموضوع- بأن الضمير يرجع إلى معلوم قام- لقوة
 العلم به وارتفاع اللبس فيه بدليل لفظى أو معنوى مقام تقدم الذكر
 له، فأضمره اختصارا ،أو ثقة بفهم السامع،كقوله تعالى: "حتى
 توارت بالحجاب"، فأضمر (الشمس)، لدلالة ذكر (العشى) عليها ،من
 حيث كان ابتداء العشى بعد زوال الشمس ،ومثله قوله تعالى: "إنا
 أنزلناه فى ليلة القدر"^{٥٢}، فأضمر (القرآن)، لأن ذكر الإنزال دل
 عليه،ومثله قوله تعالى: "فلولا إذا بلغت الحلقوم"^{٥٣}، وقوله تعالى:
 "كلا إذا بلغت التراقي"^{٥٤} فأضمر (النفس)- فى الموضعين لدلالة
 ذكر (الحلقوم)،و(التراقي)-عليها^{٥٥}،ومما عاد فيه الضمير إلى معلوم
 قد تقرر فى النفس، وارتفع به اللبس قوله تعالى : "ما ترك عليها من
 دابة"^{٥٦}، فقد عاد الضمير فى (عليها)-إلى (الأرض)،وهى مفهومة
 من السياق^{٥٧}،وكذا قوله تعالى: "ما ترك على ظهرها من

^{٥٠} - ص: ٣٢.

^{٥١} - حاشية الصبان على الأضمرى: ١٠٨/١

^{٥٢} - القدر: ١

^{٥٣} - الواقعة: ٨٣

^{٥٤} - القيامة: ٢٦

^{٥٥} - أمالى ابن الشجرى: ٩٠/١، ١١٧/٣

^{٥٦} - النحل: ٦١

^{٥٧} - أمالى ابن الشجرى: ٥٠٣/٢

دابة^{٥٨}، "كل من عليها فان"^{٥٩}، فإن ذكر الدابة مع ذكر (على ظهرها) -
 دال على أن المراد ظهر الأرض، وكذا الفناء مع لفظة (على)، وكذا
 قوله تعالى: "وإن كانت واحدة فلها النصف"^{٦٠}، أى: إن كانت الوارثة
 واحدة، إذ السياق فى بيان الوارث^{٦١}، ومما دل السياق فيه على
 مرجع الضمير - قوله تعالى: "وداود وسليمان إذ يحكمان فى الحرث
 إذ نفثت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان"^{٦٢}، قال
 الزمخشري فيما يعود عليه الضمير فى (فهمناها): "للحكومة أو
 الفتوى"^{٦٣}، وقال القرطبي: "أى: فهمناه القضية والحكومة، فكنى عنها،
 إذ سبق ما يدل عليها"^{٦٤}.

ومما دل فيه السياق والمعنى على مرجع الضمير - قوله تعالى: "فلا
 أقسم بالخنس - الجوار الكنس - والليل إذا عسعس - والصبح إذا تنفس
 - إنه لقول رسول كريم - ذى قوة عند ذى العرش مكين مطاع ثم أمين
 وما صاحبكم بمجنون - ولقد رآه بالأفق المبين - وما هو على الغيب
 بضنين - وما هو بقول شيطان رجيم - فآين تذهبون - إن هو إلا ذكر

^{٥٨} - فاطر : ٤٥ .

^{٥٩} - الرحمن : ٢٦ .

^{٦٠} - النساء : ١١ .

^{٦١} - شرح الكافية : ١/٢ .

^{٦٢} - الأنبياء : ٧٨ ، ٧٩ .

^{٦٣} - الكشاف : ١٢٨ / ٣ .

^{٦٤} - تفسير القرطبي : ٤٤٨٦ / ٦ .

للعالمين . لمن شاء منكم أن يستقيم ^{٦٥} ، فقد تكرر ضمير الغائب في هذه الآيات ، وذلك في قوله : (إنه) ، (رآه) ، (وما هو) ، (إن هو) - دون أن يتقدم عليه مرجعه ، وإنما دل السياق على المرجع بالإشارة إليه بعد الضمير ، كما في قوله : (مجنون) ، (بالأفق) ، (ضنين) ، (قول) ، (ذكر) ، فكل كلمة من هذه الكلمات تشير إلى المقصود بالضمير ^{٦٦} .

فالضمير في (إنه) - للقرآن ، وفي (رآه) - للرسول - صلى الله عليه وسلم ، ولجبريل عليه السلام - والمعنى : (رأى محمد جبريل - عليهما الصلاة والسلام) ، و(ما هو) - للرسول - صلى الله عليه وسلم ، و(وما هو بقول) للقرآن ، وكذلك الضمير في (إن هو) ^{٦٧} .

ومما دل فيه السياق والمعنى على مرجع الضمير قوله تعالى : "فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان" ^{٦٨} ، قال العكبري في بيان مرجع الضمير في (إليه) : "أى : إلى ولي المقتول" ^{٦٩} ، ويوضح أبو حيان مرجع الضمير ، فبين أنه العاقى ، وهو مفهوم من قوله تعالى : "فمن عفى " ، لأن في (عفى) - دلالة على العاقى ، فيكون نظير قوله تعالى : "حتى توارت بالحجاب" ^{٧٠} ، إذ في (العشى) - دلالة على نظيره : (الشمس) ^{٧١} .

^{٦٥} التكرير : ٢٨ / ١٥

^{٦٦} - البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان : ١٥٠ / ١

^{٦٧} - تفسير النسفي : ٤ / ٣٣٦ ، ٣٣٧

^{٦٨} - البقرة : ١٧٨ .

^{٦٩} - إملاء ما من به الرحمن : ١ / ٧٨

^{٧٠} - ص : ٣٢

^{٧١} - البحر المحيط : ١٤ / ٢ ، وراجع الهمع للسيوطي : ٦٦ ، ٦٥ / ١

ومما تعددت فيه أقوال النحاة والمفسرين - حول مرجع الضمير - قوله تعالى: "والذين كفروا بعضهم أولياء بعض إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير" ^{٧٢} وقال أبو البقاء العكبري: "الهاء تعود على النصر، وقيل: على الولاء والتأمر" ^{٧٣}، وقال النسفي: "إلا تفعلوا ما أمرتكم به من توأصل المسلمين وتولى بعضهم بعضا" ^{٧٤}، وقال أبو حيان: "الضمير المنصوب في (تفعلوه) - عائد على الميثاق، أى: على حفظه، أو على النصر؛ أو على الإرث، أو على مجموع ما تقدم" ^{٧٥}، ويرجع تعدد الأقوال في مرجع الضمير هنا - إلى أن الآية السابقة تحتمل كل هذه الأقوال - وهى قوله تعالى: "إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا وإن استتصروكم فى الدين فقلوكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير" ^{٧٦}.

ومما يحتمل فيه عود الضمير على ما يفهم من السياق قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن

^{٧٢} - الأنفال: ٧٣

^{٧٣} إملاء ما من به الرحمن: ١١/٢

^{٧٤} - تفسير النسفي: ١١٣/٢

^{٧٥} - البحر المحيط: ٤ / ٥٢٢

^{٧٦} - الأنفال: ٧٢

تكون تجارة عن تراض منكم^{٧٧}، قال العكبري : " (تجارة) -بالرفع على أن (كان) - تامة ،وبالنصب على أنها الناقصة، والتقدير: (إلا أن تكون المعاملة، أو التجارة -تجارة)، وقيل: تقديره - (إلا أن تكون الأموال -تجارة)^{٧٨}، وعلى القول بأن مرجع الضمير - (الأموال) - يكون المرجع مصرحا به، وعلى قراءة الرفع - يكون التقدير (إلا أن تقع تجارة)، ومن ثم لا ضمير فيها، أما على قراءة النصب - فإن اسم (تكون) - وهو الضمير المستتر في حاجة إلى مرجع، وقد قدره الزمخشري وغيره: (إلا أن تكون التجارة -تجارة)^{٧٩}، والرفع - قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وابن عامر، والنصب - قراءة حمزة والكسائي وعاصم^{٨٠}.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثناء في هذه الآية على القراءتين - منقطع، لأن التجارة عن تراض ليست من أكل أموال الناس بالباطل^{٨١}.

هذه بعض المواضع في القرآن الكريم - التي لم يذكر فيها مرجع الضمير صراحة، بل دل عليه المعنى، ولذلك عدوه من قبيل التقدم المعنوي لمرجع الضمير، وقد رأينا أن للتقدم المعنوي - صوراً

^{٧٧} - النساء : ٢٩ .

^{٧٨} - إملاء ما من به الرحمن : ١ / ١٧٧

^{٧٩} - الكشاف : ١ / ٥٠٢، وتفسير النسفي ١ / ٢٢١

^{٨٠} - الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي : ٣ / ٣١

^{٨١} - المرجع السابق.

متعددة، وهى الرتبة، ودلالة الحس عليه، ودلالة الفعل المذكور عليه: بأن يكون مصدرا مفهوما من هذا الفعل، ودلالة السياق عليه: بأن يستلزمه السياق استلزاما قريبا أو بعيدا أو مفهوما من السياق العام وفى هذا كله تنوع، وعمق فى معطيات النص القرآنى، كلما كثرت الاحتمالات فى تفسير النص، كثر العطاء الدلالى والمعنوى، ولا تناقض أو تعارض بين ما رأيناه حول مرجع الضمير فيما ذكرناه من آيات، بل تتصافر وتتعاون هذه الاحتمالات فى إثراء المعنى وتنويعه .

ثالثا - التقدم الحكوى :

والمقصود بالتقدم الحكوى - كما يقول الرضى : " أن يكون المفسر - مؤخرأ لفظا، وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير - إلا ذلك الضمير ، فنقول : إنه - وإن لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى - إلا أنه فى حكم المتقدم - نظرا إلى وضع ضمير الغائب^{٨٢} ، وهذا الضمير - هو المجهول الذى يلزمه التفسير - إما بالجملة ، وإما بالمفرد المنصوب، فالمفسر بالجملة - ضمير الشأن فى نحو قوله تعالى: " قل هو الله أحد "^{٨٣}، وضمير القصة فى نحو قوله تعالى: " فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا "^{٨٤}، والمفسر بالمفرد

^{٨٢} - شرح الكافية: ٢/ ٥

^{٨٣} - الإخلاص: ١

^{٨٤} - الأنبياء: ٩٧

المنصوب نحو قوله تعالى :- "بئس للظالمين بدلا"^{٨٥}، فالأصل :
 (بئس البذل)^{٨٦}، وقد ذكر ابن أبي ربيع -أربعة أبواب يعود فيها
 الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وهي ضمير الشأن أو القصة،
 والضمير في باب (نعم) ،و(بئس)، وفي باب الأعمال -يريد التنازع -
 إذا عمل الثاني، والأول يطلب عمدة، نحو: (ضربني وضربت
 زيدا)، والضمير في (ربه رجلا)، ثم يعقب على هذه الأبواب الأربعة
 بقوله : "وهذا خارج عن القياس، فلا يقاس على هذه الأبواب
 الأربعة - غيرها"^{٨٧}، وزاد ابن هشام ثلاثة مواضع أخرى ، وهي : أن
 يكون مخبرا عنه بما يفسره ،نحو قوله تعالى: "وقالوا إن هي إلا
 حياتنا الدنيا"^{٨٨}، فالنقدير (إن الحياة إلا حياتنا الدنيا)، وأن يكون مبدلا
 منه -اسم ظاهر ،نحو : (رأيت زيدا)، وأن يكون متصلا بفاعل مقدم ،
 حيث يفسره المفعول المؤخر،نحو : (ضرب غلامه زيدا)، وذلك على
 مذهب الأخفش، وابن جنى ،وأبى عبد الله الطوال من الكوفيين .^{٨٩}
 هذه هي صور تقدم مرجع الضمير الثلاث :وهي -التقدم اللفظي ،
 والتقدم المعنوي ،والتقدم الحكمي ،وقد عرضنا لكل صور منها نماذج
 من القرآن الكريم، وبيينا آراء النحاة والمفسرين حولها، وما تكشف عنه
 من وجوه الإعجاز في النص الكريم .

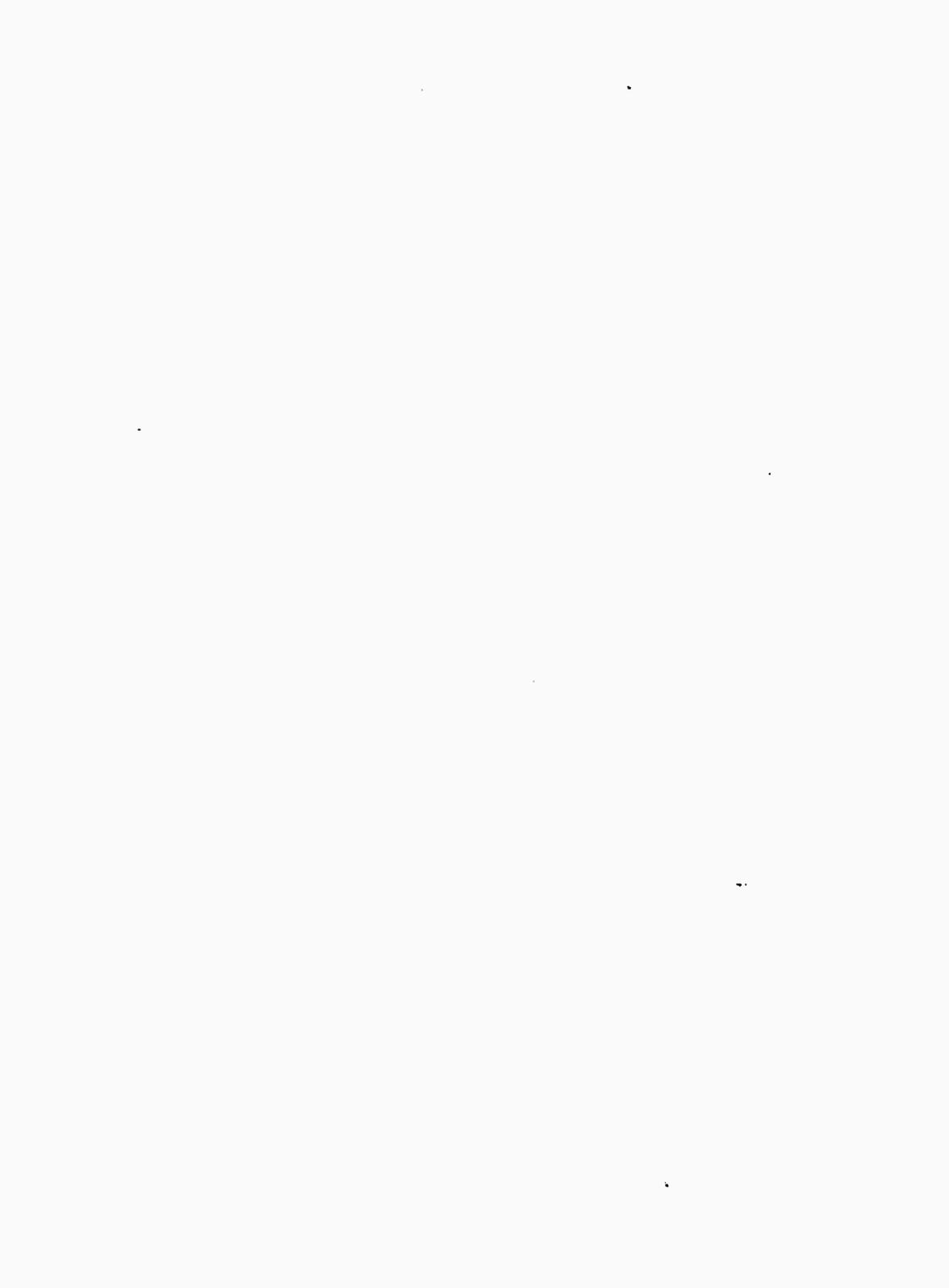
^{٨٥} - الكهف : ٥٠ .

^{٨٦} - أمالي ابن الشجري : ٩١/١ ، ٩٢ .

^{٨٧} - البسيط في شرح الجمل : ١ / ٣٠٣ .

^{٨٨} - الأنعام : ٢٩ .

^{٨٩} - مغنى اللبيب : ٥٦٢/٢ : ٥٦٦ .



الفصل الثاني

من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه

الفصل الثاني

من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه

هذا هو القسم الثانی من قسمی البحث، وفيه نتناول ما ظاهره المخالفة بين الضمير ومرجعه- في القرآن الكريم، موضحين سر هذه المخالفة، وما لها من أثر في تنوع الأسلوب، وعمق الدلالة، وذلك بعد أن عالجتنا في القسم الأول- قضايا مرجع الضمير، من حيث التصريح به، وحذفه، لدلالة المعنى والسياق عليه، وسوف نعرض بعض ما ورد في القرآن الكريم مما ظاهره المخالفة بين الضمير ومرجعه.

وقد تتخذ هذه المخالفة صوراً شتى، فقد نرى ضمير المفرد المذكر - يعود على ما ينبغي تأنيثه، وقد نرى ضمير المفرد- يعود على المثني، كما نرى ضمير الجمع يعود على المثني، كما نرى ضمير الجمع يعود على المفرد أو المثني، وهكذا تنتوع المخالفة بين الضمير ومرجعه- في القرآن الكريم، وسوف نرى -إن شاء الله تعالى- أن ما نراه مخالفة في الظاهر- هو في الحقيقة مطابقة بوجه من الوجوه، وليس شيء منها خارجاً عن قواعد اللغة، وعن سنن العرب في البيان والتعبير، بل نرى من وراء هذه المخالفة- أسراراً كامنة تدل على الإعجاز القرآني .

وسوف ننتهى إلى أن شرط المطابقة بين الضمير ومرجعه - فى القرآن الكريم - متحقق ، غير أن التميز فى الأسلوب القرآنى - يقتضى ما نراه من هذه المخالفة، ونحن نعلم أن شرط الإضمار - أن يكون بين الضمير ومرجعه - مطابقة فى اللفظ والقصد، بحيث لو عدلنا عن الإضمار إلى الإظهار - حصلنا على اللفظ نفسه، وعلى المدلول نفسه ، أى : لو كان لدينا جملة مثل : (ذهب زيد إلى بيته)، فسأل سائل : (بيت من ؟) كان الجواب . (بيت زيد المذكور)، فحل (زيد) المذكور - محل الضمير دالا على ما دل عليه الضمير .^{٩٠} .

وليس هدف البحث - إحصاء كل ما ورد فى القرآن مما ظاهره المخالفة بين الضمير ومرجعه، بل حسبنا من ذلك - ما نقيم به الدليل على الكشف عن الأسرار اللغوية الكامنة وراء هذه المخالفة ، وبيان ما للأسلوب القرآنى من خصائص ومميزات ، وفيما يلى نحاول تصنيف صور المخالفة بين الضمير ومرجعه :

مراعاة المعنى

وهنا نتناول بعض الكلمات التى لفظها يخالف معناها أفرادا وتثنية وجمعا، أو تذكيرا وتأنيتا، فقد يكون لفظ الكلمة مفردا، ولكنها تدل على مثنى أو جمع، وقد يكون لفظها مذكرا، ولكنها تدل على مؤنث، وإذا عاد الضمير إلى مثل هذه الكلمات - فقد يراعى معناها، فيعود الضمير

^{٩٠} - البيان فى روائع القرآن للدكتور تمام حسان : ١٣٨/١

إليها مؤنثاً، أو مجموعاً، ومن هذه الكلمات: (مَنْ) - التي تستعمل موصولة، أو شرطية، أو نكرة موصوفة، فإننا نرى الضمير تارة يعود عليها مفرداً مذكراً، وتارة مفرداً مؤنثاً، وتارة مجموعاً، قال سيبويه: "هذا باب إجرائهم صلة (مَنْ)، وخبره - إذا عنيت اثنين - كصلة (الذين)، وإذا عنيت جميعاً - كصلة (الذين).

فمن ذلك قوله عز وجل: "ومنهم من يستمعون إليك"^{٩١}، ومن ذلك قول العرب فيما حدثنا يونس: (مَنْ كانت أمك)، و(أيهن كانت أمك) - ألحق تاء التانيث لما عنى مؤنثاً، كما قال: (يستمعون إليك) حين عنى جميعاً، وزعم الخليل رحمه الله - أن بعضهم قرأ: "ومَنْ تَقَنْت منكن لله ورسوله"^{٩٢}، فجعلت كصلة (التي) - حين عنيت مؤنثاً، فإذا ألحقت التاء في المؤنث - ألحقت الواو والنون في الجميع"^{٩٣}.

فقد بين سيبويه أن الضمير قد يعود على (من) مؤنثاً - إذا قصد بها المؤنث، وقد يعود عليها مجموعاً - إذا قصد بها الجمع، أما القراءة التي رواها الخليل بتأنيث (تقنت) - فليست من القراءات السبع، قال ابن مجاهد: "قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم: (يقنت) - بالياء، و(تعمل) - بالتاء، (ونؤتها) - بالنون، وقرأ حمزة، والكسائي - كل ذلك بالياء، ولم يختلف الناس في (يقنت) - أنها

^{٩١} - يونس: ٤٢.

^{٩٢} - الأحزاب: ٣١.

^{٩٣} - الكتاب: ٤١٥/٢، ٤١٦.

بالياء^{٩٤}، ولكن القرطبي نسبها إلى يعقوب^{٩٥}، ولم يذكرها ابن جنى فى الشواذ، بل ذكر القراءة بالتاء فى قوله تعالى: "يا نساء النبى من تأت منكن"^{٩٦}، ونسبها إلى عمرو بن فائد الأسوارى، ورويت عن يعقوب، ثم قال "هذا حمل على المعنى، كأن (من) هنا - امرأة فى المعنى، فكأنه قال (أية امرأة أتت منكن بفاحشة، أو تأت بفاحشة"^{٩٧} فقد عاد الضمير فى هاتين الآيتين على (من) الشرطية مؤنثا، مبراعة لمعناها، كما عاد إليها الضمير مذكرا أيضا، مبراعة للفظها، ولا فرق فى ذلك بين (من) الموصولة، والشرطية، والنكرة الموصوفة، إذ هى فى الحالات الثلاث لفظ مفرد عام يطلق على الواحد والمثنى والجمع، وعلى المذكر والمؤنث .

ومن ذلك - قوله تعالى: "ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين"^{٩٨} قال أبو بكر بن الأنبارى: "إذا قلت: (من الرجال من يقوم) - كان لك ثلاثة أوجه: (من الرجال من يقوم)، و(منهم من يقومان)، و(منهم من يقومون)، وإذا وحدت (يقوم) - فلك فى (من) ثلاثة معان: يجوز أن تكون فى معنى واحد - فأخرج (يقوم) على اللفظ والمعنى، ويجوز أن تكون فى معنى اثنين، وفى معنى

^{٩٤} - السبعة فى القراءات: ٥٢١ .

^{٩٥} - تفسير القرطبي: ٥٤٤٥/٨ .

^{٩٦} - الأحزاب: ٣٠ .

^{٩٧} - المحتسب: ١٧٩/٢ .

^{٩٨} - البقرة: ٨ .

جمع، فأخرج الفعل على لفظها، ولم يخرج على معناها، ثم استشهد بقوله تعالى: "ومنهم من يستمعون إليك"^{٩٩} فبين أن الفعل أخرج على معناها -يعنى عاد الضمير فيه على معنى (من)، ثم استشهد بقوله تعالى: "ومنهم من ينظر إليك"^{١٠٠} -يريد أن الضمير فى ينظر)- يعود على لفظ (من)^{١٠١}، وقال العكبرى عند إعرابه لقوله تعالى: "ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين": "و(من) موحدة اللفظ وتستعمل فى التثنية، والجمع، والتأنيث بلفظ واحد، والضمير الراجع إليها يجوز أن يفرد حملاً على لفظها، وأن يثنى، ويجمع، ويؤنث حملاً على معناها، وقد جاء فى هذه الآية- على الوجهين، فالضمير فى (يقول)- مفرد وفى (آمنا)، و(هم)- جمع"^{١٠٢}، وتجدر الإشارة إلى أن (من)- هنا نكرة موصوفة، وجملة (يقول)- صفة لها، ويضعف أن تكون بمعنى (الذى)، لأن (الذى)- يتناول أقواماً بأعيانهم، والمعنى ها هنا على الإبهام، والتقدير (ومن الناس فريق يقول)^{١٠٣}.

وخلاصة الأمر أن (من)- موصولة كانت، أو شرطية، أو نكرة موصوفة- يجوز أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً، حملاً على

^{٩٩} - يونس: ٤٢

^{١٠٠} - يونس: ٤٣

^{١٠١} - المنكر المؤنث: ٢/٢٦٢/٢٦٣

^{١٠٢} - إملأ ما من به الرحمن: ١/١٦

^{١٠٣} - المرجع السابق

لفظها، ويجوز أن يعود عليها مفردا مؤنثا، أو مثنى، أو مجموعا، حملا على معناها، وكثيرا ما يراعى الأمران في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: "مَنْ آمَن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون"^{١٠٤}، وقوله تعالى: "بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون"^{١٠٥}، وقوله تعالى: "ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون"^{١٠٦}، ومثل هذا كثير في القرآن الكريم، وقد يراعى معناها فقط، كما في قوله تعالى: "ومن الشياطين من يغوصون له ويعملون عملا دون ذلك"^{١٠٧}، فقد عاد الضمير - في هذه الآية - إليها على الجمع حملا على المعنى.^{١٠٨}

وعود الضمير على معنى اللفظ في القرآن الكريم أمر شائع، ولم يقتصر على (مَنْ) وحدها، بل هناك كلمات كثيرة يختلف لفظها عن معناها أو مضمونها، من حيث التأنيث والتثنية والجمع، فقد نجد كلمة لفظها مفرد مذكر، ولكن يعود الضمير إليها جمعا، وقد يكون لفظها مثنى، ويعود الضمير إليها جمعا كذلك، وقد يكون لفظها مفردا مؤنثا،

١٠٤ - البقرة: ٦٢

١٠٥ - البقرة: ١١٢

١٠٦ - الحجرات: ١١

١٠٧ - الأنبياء: ٨٢

١٠٨ - راجع المقتضب للمبرد: ٣/ ٢٥٢، ٢٥٣، وأمالى ابن السجري: ٢/ ٤٠، ٤١، ٣/ ٦٣، ٦٤،

وتفسير النسفي: ٤/ ١٧١.

ويعود الضمير عليها مفردا منكرًا، أو جمعا، بل قد يكون لفظها جمعا، ويعود الضمير إلى مفردها، وهكذا فإن مراعاة المعنى في إعادة الضمير، أو في مرجعه - أمر شائع في اللغة، ولا غرابة فيه، بل يدل على سعة أفق اللغة العربية وتنوع أنماطها التعبيرية، ولنذكر توضيحا لما ذكرناه - نماذج من القرآن الكريم .

ومما عاد فيه الضمير إليه مجموعا مراعاة لمعناه، لأن لفظه مفرد - ما يلي:

١- قوله تعالى: " ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سماوات " ١٠٩، فقد جمع ضمير المؤنث في (سواهن)، وهو يعود على (السماء)، ولفظها مفرد مؤنث، وقد أوضح الفراء والزجاج وابن الشجري والعكبري والسمين الحلبي - علة ذلك بأن (السماء - في معنى جمع، ويجوز أن تكون (السماء) - جمعا، كما أن (السماوات) - جمع، كأن واحده (سماء) ويقس ابن الشجري - على قولهم (حمام)، و(حمامة)، و(سحاب)، و(سحابة)، ويستدل على ذلك بأن لفظ (السحاب) - قد استعمل جمعا، في قوله تعالى: " وينشئ السحاب الثقال " ١١٠، وإن كان جاء وصفه بالواحد في قوله تعالى: " والسحاب المسخر بين السماء والأرض " ١١١، فالسحاب، والحمام، والنخل،

١٠٩ - البقرة: ٢٩.

١١٠ - الرعد: ١٢.

١١١ - البقرة: ١٦٤.

والشجر، وما أشبههن. مما وقع الفرق بينه وبين واحده -بناء التأنيث -
فليست بجموع حقيقة، وإنما هن -أسماء للجمع، فذلك يجوز فيه -
التذكير والتأنيث، وقد أستشهد ابن الشجري -على ذلك بهذه الآية،
وبقوله تعالى: "فضاهن سبع سماوات" ^{١١٢}، بعد قوله: "ثم استوى إلى
السماوات وهي دخان" ^{١١٣}، وبذلك يجعلون لفظ (السماوات) -من قبيل اسم
الجنس الجمعي، فيعامل معاملة المفرد، ومعاملة الجمع ^{١١٤}، وقد رجح
الزمخشري أن يكون (سبع سماوات) -تفسيرا للضمير -يعنى تمييزا،
فالضمير -على هذا مبهم، لا مرجع له ونظيره: (ربه رجلا)، وقد
عقب الزمخشري بعد أن ذكر الأقوال الأخرى بقوله: "والوجه
العربي هو الأول" ^{١١٥}، ونحن نرى أن ما ذهب إليه الفراء، والزرجاج،
وابن الشجري، والعكبري والسمين الحلبي، وغيرهم - هو الأصح
والأقيس - في العربية، لأن استعمال اسم الجنس الجمعي جمعا، بحيث
يعود الضمير على معناه -أمر شائع في القرآن الكريم، وفي كلام
العرب، وأما عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة -فهو مسموع في
مواضع محددة، ولا يقاس عليها، وحمل الشيء على المقيس -أولى من
حملة على غير المقيس.

^{١١٢} - فصلت: ١٣

^{١١٣} - فصلت: ١١

^{١١٤} - معاني القرآن للفراء: ٢٥ / ١، ومعاني القرآن وإعرابه للزرجاج ١ / ١٠٧، وأصالي ابن
الشجري: ٢ / ٤٧، ٤٨، ٩٤ / ٣، وإملاء ما من به الرحمن: ٢٧١، والدر المصون ١ / ٢٤٣.

^{١١٥} - الكشاف: ١ / ٢٣١

٢- قوله تعالى: "قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أو يحاجوكم عند ربكم" ^{١١٦}، قال الزمخشري: "والضمير في (يحاجوكم) - لـ (أحد)، لأنه في معنى الجمع" ^{١١٧}، وقد وضع الشيخ أحمد بن المنير ذلك بقوله: "أى: حيث كان نكرة في سياق النفي"، واستشهد بقوله تعالى: "فما منكم من أحد عنه حاجزين" ^{١١٨}، فقد وصف كلمة (أحد) - بالجمع ^{١١٩}، والفعل: (يحاجوكم) - معطوف على: (يؤتى) ^{١٢٠}، والمقصود بما ذكره ابن المنير من وقوع (أحد) في سياق النفي في قوله تعالى: "أن يؤتى أحد" - وقوعه في سياق النهي، إذ هو شبه النفي في قوله تعالى: "ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم".

٣- قوله تعالى: "فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه على خوف من فرعون وملئهم أن يفتنهم" ^{١٢١}، فقد اختلفوا في مرجع ضمير الجمع في (ملئهم)، إذ ليس في الكلام مرجع يطابقه، حيث لم يقل: (ملئهم) - عوداً إلى (فرعون)، أو (ملئها) - عوداً إلى (ذرية)، فنذكر القرطبي في مرجع الضمير ستة أوجه:

^{١١٦} - آل عمران : ٧٣

^{١١٧} - الكشاف : ٣٧٣/١

^{١١٨} - الحاقّة: ٤٧ .

^{١١٩} - الانتصاف بنيل الكشاف : ٣٧٣/١

^{١٢٠} - إملأ ما من به الرحمن : ١٣٩/١

^{١٢١} - يونس : ٨٣ .

أحدها - أنه يعود على (فرعون) ، وقد جمع الضمير له لما كان جباراً .

الثاني - أنه يعود على (فرعون) مع من كانوا يصاحبونه من حاشيته .

الثالث - أنه يعود على (فرعون) ، باعتباره رأس القوم ، كما أن (ثمود) - يطلق على القبيلة أو الجماعة .

الرابع - أنه يعود على مضاف محذوف ، أى : (على خوف من آل فرعون) ، على حد قوله تعالى : " واسأل القرية " ١٢٢ .

الخامس - أنه يعود على (نرية) ، أى : (من ملأ النرية) ، حملاً على المعنى .

السادس : أنه يعود على (قومه) . ١٢٣ .

وهذه احتمالات ذكرت في مرجع الضمير ، لا تتعارض مع المعنى غير أن بعضهم أنكر عود الضمير على المضاف المحذوف ، قال العكبرى : " وهذا عندنا غلط ، لأن المحذوف - لا يعود إليه ضمير ، إذ لو جاز ذلك لجاز أن تقول : (زيد قاموا) وأنت تريد : (غلمان زيد قاموا) " ١٢٤ .

والحق أن عود الضمير على المضاف المحذوف - لا يمتنع على إطلاقه ، بل يمتنع إذا لم يدل على المحذوف دليل ، أما إذا دلت قرينة

١٢٢ - يوسف : ٨٢ .

١٢٣ - تفسير القرطبي : ٤ / ٣٢٩٦ ، ٣٢٩٧ .

١٢٤ - إملأ ما من به الرحمن : ٣٢ / ٢ .

السياق عليه فلا مانع من عود الضمير عليه، كما في الآية الكريمة،
إذ الحديث عن (فرعون) - ينطبق أيضا على قومه، أو أتباعه،
بخلاف المثال -الذي ذكره العكبري -فليس على المضاف المحذوف
دليل .

٤- قوله تعالى : " وكل أتوه داخرين " ^{١٢٥} فقد جمع الضمير في
(أتوه)، وهو عائد على (كل) -وهو لفظ مفرد -إلا أن معناها -
الجمع، قال المبرد : " وليس الحمل على المعنى ببعيد، بل هو وجه
جيد " ^{١٢٦} .

٥- قوله تعالى : " وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم
شيئا " ^{١٢٧} ، فقد عاد ضمير الجمع في (شفاعتهم) -على (ملك) - وهو
مفرد في اللفظ، غير أن وقوعه في سياق (كم) -الخبرية ، الموضوع
للكثرة جعله يدل على الجمع، قال الزجاج : " جاء (شفاعتهم) -واللفظ
لفظ واحد، ولو قيل : (شفاعته) - لجاز، ولكن المعنى - معنى جماعة،
لأن (كم) -سؤال عن عدد وإخبار بعدد كثير، لأن (رب) -للقلة ،
و(كم) -للكثرة " ^{١٢٨} .

وإذا عاد الضمير المجموع -إلى ما معناه الجمع- وإن كان مفردا في
اللفظ فإننا قد نرى في القرآن الكريم على العكس من ذلك ، أى :

^{١٢٥} - النمل : ٨٧

^{١٢٦} - المقتضب : ٢٩٧/٢ ، وألمالى ابن الشجرى : ٥٩/١

^{١٢٧} - النجم : ٢٦

^{١٢٨} - معانى القرآن وإعرابه : ٧٣ / ٥ ، ٧٤ .

نرى ضمير المفرد المذكور يعود على الجمع، ولكن لا يعود على لفظه، إذ لو عاد على لفظه - لعاد مؤنثاً، بل يعود على مفرده، ولعلنا نرى ذلك في موضعين من القرآن الكريم :

١- قوله تعالى : " وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً " ^{١٢٩}، فإن الضمير في (منه) - يعود على (الصدقات) .

وقد ذكر الزمخشري في تحديد مرجعه - احتمالين :

أحدهما - أن الضمير في (منه) - جار مجرى الإشارة، كأنه قيل : (عن شيء من ذلك) ، كما قال الله تعالى : " قل أؤنبكم بخير من ذلكم " ^{١٣٠}، بعد ذكر (الشهوات) .

والآخر - أنه يرجع إلى ما هو في معنى (الصدقات) ، وهو (الصداق) ، لأنك لو قلت : (وآتوا النساء صدقاتهن) - لم تخل بالمعنى ^{١٣١}، وجعله العكبري - يعود على (المال) ، لأن (الصدقات) - مال ^{١٣٢} .

٢- قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسَقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ ^{١٣٣} فقد عاد الضمير المفرد المذكور في (بطونه) - إلى (الأنعام) ، وهو

١٢٩- النساء : ٤ .

١٣٠- آل عمران : ١٥ .

١٣١- الكشاف : ١ / ٤٧٠، وتفسير القرطبي : ٢ / ١٦٩٠ .

١٣٢- إملاء ما من به الرحمن : ١ / ١٦٧ .

١٣٣- النحل : ٦٦ .

جمع تكسير ، والقياس أن يعود الضمير عليه مفردا مؤنثا ، كما فى الآيه الأخرى " وإن لكم فى الأنعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونها" ^{١٣٤} ، وقد تعددت الأقوال فى بيان الحكمة من إفراد الضمير وتذكيره ، فقال سيبويه : وأما (أفعال) - فقد يقع للواحد ، من العرب من يقول : (هو الأنعام) ، وقال عز وجل : " نسقيكم مما فى بطونه " ، وقال أبو الخطاب : سمعت العرب يقولون : (هذا ثوب أكياش) ^{١٣٥} ، ويذكر الفراء فى مرجع الضمير - قولين :

أحدهما - أن النعم والأنعام - شىء واحد ، وهما جمعان ، فرجع التذكير إلى معنى النعم ، إذ كان يؤدى عن الأنعام.

والآخر - وهو قول الكسائى - وهو أن التقدير : (فى بطون ما ذكرناه) ، ثم عقب الفراء عليه - بقوله : " وهو صواب " ^{١٣٦}.

وقال الزمخشري : " يجوز فى (الأنعام) - وجهان :

أحدهما - أن يكون تكسير (نعم) ، كـ (أجبال) فى (جبل).

والآخر - أن يكون اسما مفردا مقتضيا لمعنى الجمع كـ (نعم) ، فإذا

ذكر - فكما يذكر (نعم) ، فى قول الشاعر :

فى كل عام نعم تحوونه يلحقه قوم وتنتجونه

وإذا أنت ففیه وجهان :

١٣٤-المؤمنون : ٢١.

١٣٥-الكتاب : ٣ / ٢٣٠.

١٣٦-معانى القرآن : ١٠٨ / ٢ ، ١٠٩.

أحدهما - أنه تكسير (نعم) .

والثانى - أنه فى معنى الجمع " ١٣٧ .

وقد استشهد ابن الشجرى بهذه الآية على جواز عود الضمير على جمع التكسير - مفردا مذكرا، مراعاة لمفرده ، ومفردا مؤنثا ، مراعاة للفظه ، وذلك فى معرض حديثه عن قول الشاعر :

بال سهيل فى الفضيخ ففسد

وطاب ألبان اللقاح وبرد

ذكر الضمير الذى فى (برد) ، لأنه أعاده إلى (اللبن) فأما ما جاء فى التنزيل - من عود الضمير مذكرا بعد جمع - فى قوله تعالى : ﴿نَسْقِيكُمْ مِمَّا فى بَطُونِهِ﴾ - فإن الضمير - أعيد إلى (النعم) ، وهو واحد (الأنعام) ، وهو مع تذكيره - يوقع على جماعة الإبل. ^{١٣٨} وذكر أبو البقاء العكبرى - فى مرجع الضمير - ستة أوجه: أحدها - أن (الأنعام) - تذكر وتؤنث ، فذكر الضمير على إحدى اللغتين .

والثانى - أن (الأنعام) - جنس ، فعاد الضمير إليه على المعنى .

الثالث - أن واحد (الأنعام) - (نعم) ، والضمير عائد على واحده .

١٣٧-الكشاف : ٦١٥ / ٢ .

١٣٨-أمالى ابن الشجرى : ٩٥ / ٣ ، وانظر البلغة فى الفرق بين المنكر والمؤنث لأبى البركات بن

الأنبارى : ٧٠ .

الرابع - أنه عائد على المذكور ، فتقديره : (مما فى بطون
المذكور).

والخامس - أنه يعود على البعض الذي له لبن منها .

السادس - أنه يعود على الفحل ، لأن اللبن - يكون من طرق الفحل
الناقة ، فأصل اللبن - ماء الفحل ، وقد ضعف العكبرى هذا الوجه
الأخير ، لأن اللبن - وإن نسب إلى الفحل - فقد جمع البطون، وليس
فحل الأنعام - واحدا، ولا للواحد - بطون.^{١٣٩}

وقد وافق أبو حيان - ابن مالك - فى جواز عود الضمير على مفرد
الجمع ، واستشهد بكلام العرب : (هو أحسن الفتیان وأجمله)، لأنه
بمعنى (أحسن فتى) ، فأفرد الضمير، حملا على المعنى ، ثم استشهد
بكلام ابن مالك - فى شرح التسهيل - وهو : "وإلى نحو هذا أشرت
بقولى : أو لسد واحد مسدهم " ، ثم استشهد بقوله تعالى: ﴿ نسقكم
مما فى بطونه ﴾، وقول الراجز: (وطاب ألبان اللقاح وبرد)، لأن
(النعم) ، و(اللبن) - يسدان مسد (الأنعام) ، و(الألبان)^{١٤٠}.

وقد يعود ضمير الجمع - فى القرآن الكريم - على ما يدل على
المثنى - إما بمعناه : بأن يكون لفظه مفردا، أو بلفظه : بأن يكون
بلفظ المثنى ، وقد نجد ذلك فى مواضع منها :

١٣٩-إملاء ما من به الرحمن : ٨٣ / ٢.

١٤٠- التذييل والتكميل فى شرح التسهيل : ١٤٩ / ٢.

١- قوله تعالى : ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ - إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ ﴾^{١٤١} ، فقد عاد ضمير الجمع فى (تسوروا) ، و (دخلوا) ، و(منهم) ، و(قالوا) - على (الخصم) ، وهو مفرد فى اللفظ ، إلا أنه يدل على المثلى ، بدليل سياق القصة عليه ، وقد ساق سيبويه-هذه الآية - فى معرض حديثه عن معاملة المثلى - معاملة الجمع ، فقال : " وقد قالت العرب فى الشئيين اللذين كل واحد منهما - اسم على حدة وليس واحد منهما - بعض شئ ، كما قالوا فى (ذا) ، لأن للتثنية - جمع "^{١٤٢} ، وقال القرطبى : " وقيل : (تسوروا) - وإن كانا اثنين - حملا على (الخصم) ، إذ كان بلفظ الجمع - يريد اسم الجمع - ومضارعا له ، مثل : (الركب) ، و(الصحب)"^{١٤٣}

٢- قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ ﴾^{١٤٤} ، فقد عاد ضمير الجمع فى (يستون) - إلى العبد المملوك و (ومن رزقناه) ، ولو جاء الضمير مطابقا للفظ - لقيل : (هل يستويان) ، ولكنه - تعالى - أراد المعنى ، قال الزمخشري : " لم قيل : (يستون) - على الجمع ؟ قلت : معناه - (هل يستوى الأحرار

١٤١- ص : ٢١ / ٢٢ .

١٤٢- الكتاب : ٣ / ٦٢٢ ، ٢ / ٤٤٨ .

١٤٣- تفسير القرطبى : ٨ / ٥٨٠٦ .

١٤٤- النحل : ٧٥ .

والعبيد) ^{١٤٥}، وقال النسفى : " جمع الضمير ، لإرادة الجمع ، أى : لا يستوى القبيلان . ^{١٤٦} .

٣- قوله تعالى : ﴿ هذان خصمان اختصموا فى ربهم ﴾ ^{١٤٧} ، فقد عاد ضمير الجمع فى (اختصموا) - إلى لفظ المثنى : (خصمان) ، لأن الخصمين - كما يقول الزجاج- المؤمنون والكافرون ، فهما جمعان ، ولذلك جمع الضمير . ^{١٤٨} .

٤- قوله تعالى : ﴿ قال كلا فاذهبا بآياتنا إنا معكم مستمعون ﴾ ^{١٤٩} ، فقد خاطب المثنى : موسى ، وهارون - عليهما السلام- بضمير الجمع - فى قوله تعالى (معكم) ، وقد ذكر سيبويه - هذه الآية - دليلا على معاملة العرب - للمثنى - معاملة الجمع ^{١٥٠} ، وقال القرطبى : " أجراهما مجرى الجمع ، لأن الاثنتين - جماعة ، ويجوز أن يكون الضمير لهما ، ولمن أرسلنا إليه ، ويجوز أن يكون لجميع بنى إسرائيل " ^{١٥١} .

١٤٥- الكشاف : ٢ / ٦٢٣ .

١٤٦- -تصيير النسفى : ٢ / ٢٩٤ .

١٤٧- الحج : ١٩ .

١٤٨- معانى القرآن وإعرابه : ٣ / ٤١٩ .

١٤٩- الشعراء : ١٥ .

١٥٠- الكتاب : ٣ / ٦٢٢ .

١٥١- تفسير القرطبى : ٧ / ٤٩٧١ .

٥- قوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾^{١٥٢} فإن ضمير الجمع في (يستون) - يعود على (مؤمنا) ، و(فاسقا) ، وهما بلفظ الاثنيين ، قال الزجاج : "ولو قال : (لا يستويان) - لكان جائزا ، ولكن (من) - لفظها لفظ الواحد ، وهي تدل على الواحد ، وعلى الجماعة ، فجاء (لايستون) - على معنى: (لا يستوي المؤمنون والكافرون) ، ويجوز أن يكون (لا يستون) - للاثنيين ، لأن معنى الاثنيين - جماعة " ^{١٥٣}.

٦- قوله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾^{١٥٤}، فقد عاد ضمير الجمع في (اقتلوا) - إلى المثنى - وهو (طائفتان) ، قال الزمخشري : " فإن قلت : ما وجه قوله (اقتلوا) ، والقياس (اقتلنا) ، كما قرأ ابن أبي عتبة ، أو (اقتلا) ، كما قرأ عبيد بن عمير ، على تأويل (الرهطين) ، أو (النفرين) ؟ قلت : هو مما حمل على المعنى دون اللفظ ، لأن الطائفتين في معنى القوم ، والناس " ^{١٥٥}.

وقد نرى الضمير المخاطب به مفرد مذكر - يعود على لفظ مؤنث ، ولكن قد يراد به المنكر ، كما في قوله تعالى : ﴿بلى قد جاءتك

١٥٢- السجدة : ١٨ .

١٥٣- معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٢٠٨ .

١٥٤- الحجرات : ٩ .

١٥٥- الكشاف : ٤ / ٣٦٤ ، وراجع أمالي ابن الشجري : ٢ / ٤٨ .

آياتى فكذبت بها واستكبرت وكنت من الكافرين ﴿ ١٥٦ ﴾ ، فالمخاطب بهذه الآية - مفرد مذكر ، على حين كان الحديث عن النفس - فى الآيات السابقة - وذلك فى قوله تعالى : ﴿ أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت فى جنب الله وإن كنت لمن الساخرين ﴾ ١٥٧ ، قال أبو البركات بن الأنبارى : " و (النفس) - مؤنثة ، وأما قوله - فى الجواب : (بلى قد جاءتك آياتى) - بالتذكير - فحملة على المعنى ، لأن النفس فى المعنى - إنسان ١٥٨

وقد يعود ضمير جمع الإناث - على جمع التفسير - الذى واحده مذكر ، وذلك إذا أريد به النساء ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وفرش مرفوعة - إنا أنشأناهن إنشاء ﴾ ١٥٩ ، قال العكبرى : " الضمير للفرش ، لأن المراد بها - النساء " ١٦٠ ، قال النسفى : " لأن المرأة - يكنى عنها بالفراش ، مرفوعة على الأرائك ، ويدل عليه قوله : " إنا أنشأناهن إنشاء " ١٦١ .

كان ذلك بعض النماذج القرآنية - التى يعود فيها الضمير - على مرجعه ، حملا على المعنى ، وعليه - فإن مخالفة الضمير لمرجعه -

١٥٦- الزمر : ٥٩ .

١٥٧- الزمر : ٥٦ .

١٥٨- البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث : ٦٧ .

١٥٩- الواقعة : ٣٤ ، ٣٥ .

١٦٠- إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ٢٥٤ .

١٦١- تفسير النسفى : ٤ / ٣١٦

كانت من حيث اللفظ، أما من حيث المعنى -فإن المطابقة ما زالت متحقة.

عود الضمير على المتعاطفين

المتتبع لآى القرآن الكريم -يجد كثيرا من المتعاطفين -بالواو، أو - (أو) -يعود الضمير عليهما -مفردا، لا مثى ،وتارة نجده مذكرا، وتارة نجده مؤنثا فإذا كان المتعاطفان -مذكرين -فإننا نجد الضمير يعود إليهما مفردا مذكرا، وإذا كان أخذ المتعاطفين -مذكرا، والآخر - مؤنثا -فإننا نجد الضمير يعود إليهما -تارة مؤنثا ، وتارة مذكرا، وهذا الاختلاف -لا بد له من حكمة نحوية يقتضيها المعنى، وفيما بلى نذكر بعض الآيات -التي يعود فيها الضمير على المتعاطفين ،مخالفا للفظهما ،وسوف نرتب هذه الآيات -حسب وردها فى السور ، ذاكرين أقوال النحاة والمفسرين فى سر هذه المخالفة :

١- قوله تعالى : "واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين"^{١٦٢} ، فقد اختلفوا فى مرجع الضمير المؤنث -فى (وإنها)، فقد ذهب الزجاج -إلى أن الضمير -للصلاة -والمعنى أن الصلاة التى معها الإيمان بالنبي صلى الله وعليه وسلم - كبيرة على الكفار، وعظيمة عليهم مع الإيمان بالنبي صلى الله وعليه وسلم ^{١٦٣} ، ونكر الزمخشري - ثلاثة أوجه :وهى -أن الضمير للصلاة، أو

١٦٢- البقرة :٤٥

١٦٣-- معانى القرآن وإعرابه :١٢٥/١

للاستعانة، ويجوز أن يكون لجميع الأمور التي أمر بها بنو إسرائيل، ونهوا عنها، من قوله: "انكروا نعمتي" ^{١٦٤} إلى قوله: (واستعينوا) ^{١٦٥}. وبعد أن ذكر العكبرى -جواز عود الضمير على الصلاة، أو على الاستعانة- نقل رأياً آخر -وهو عوده على القبلة لدلالة الصلاة عليها، غير أنه ذكر هذا الرأي بعد صيغة التضعيف وهي: (قيل) ^{١٦٦}.

أما القرطبي -فقد ذكر ثمانية أوجه في مرجع الضمير :
الأول - الصلاة وحدها خاصة، لأنها تكبر على النفوس ما لا يكبر الصوم، و(الصبر) هنا -الصوم.
الثاني - أن الضمير يعود عليهما، ولكنه كنى عن الأغلب، وهو الصلاة.

الثالث - أن الصبر داخل في الصلاة، فأعاد الضمير عليها، كما في قوله تعالى: "وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوهُ" ^{١٦٧}، ولم يقل: (يرضوهما)، لأن رضا الرسول صلى الله عليه وسلم -داخل في رضا الله تعالى.

الرابع - أنه رد الكناية إلى كل واحد منهما، ولكن حذف من الأول اختصاراً، كما في قوله تعالى: "وجعلنا ابن مريم وأمة آية" ^{١٦٨}، ولم يقل: (آيتين).

١٦٤-البقرة-

١٦٥-الكشاف: ١/ ١٣٤

١٦٦-إملاء ما من به الرحمن: ١/ ٣٤

١٦٧-التوبة: ٦٢.

١٦٨-المؤمنون/ ٥٠.

الخامس - أن الضمير - عائد على العبادة - التي يتضمنها بالمعنى - ذكر الصبر والصلاة .

السادس - أن الضمير يعود على المصدر ، وهو (الاستعانة) - التي يقتضيها الفعل : (واستعينوا) .

السابع - أن الضمير - عائد على إجابة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

الثامن - أنه عائد على الكعبة ، لأن الأمر بالصلاة - إنما هو إليها .^{١٦٩} وعلى القول بأن الضمير يعود على (الاستعانة) - فإن ذلك داخل تحت عود الضمير على أحد مدلولي الفعل - وهو المصدر ، وقد سبق الحديث عن ذلك ، وهو شائع في اللغة .

أما على القول بأن الضمير يعود على العبادة أو على الإجابة ، أو على الكعبة ، أو على القبلة ، أو على جميع ما أمر به بنو إسرائيل ، ونهوا عنه - فإن ذلك كله - داخل في عود الضمير على ما يفهم من السياق والمعنى ، وقد سبق الحديث عن ذلك أيضا .

ونخلص من ذلك - إلى أن النص الكريم - يقبل هذه الاحتمالات كلها ، وكلها يثرى المعنى ، إذ لا يتعارض شيء منها مع الآخر .

٢- قوله تعالى : " فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه " ^{١٧٠} ، فإن الضمير المستتر - في الفعل : (يتسنه) - عائد على الطعام والشراب ، ولو

١٦٩- تفسير القرطبي : ١/ ٤١٣ ، ٤١٤ ، وراجع البرهان في علوم القرآن : ١٢٨/٣ ، الدر المصون للسمين الحلبي ١/ ٣٣٠ .

١٧٠- البقرة : ٢٥٩ .

روعيّت المطابقة اللفظية-لقليل : (لم يتسنى)، أو (لم يتسنىها) -على خلاف بينهم في أصل الهاء، وما يعنينا هنا -هو مرجع الضمير، وقد ذكر العكبرى عدة احتمالات في مرجع الضمير:

الأول - يحتمل أن يكون ضمير الطعام والشراب، لاحتياج كل واحد منهما إلى الآخر بمنزلة شيء واحد، فذلك أفرد الضمير في الفعل .

الثاني - ويحتمل أن يكون جعل الضمير لـ (ذلك)، لأن (ذلك) - يكنى به عن الواحد، والاثنين، والجمع بلفظ واحد.

الثالث- ويحتمل أن يكون الضمير - لـ (الشراب)، لأنه أقرب إليه.

الرابع- ويجوز أن يكون أفرد في موضع التثنية.^{١٧١}

ولنا ملاحظة على الاحتمال الثالث -وهو عود الضمير على (الشراب)، وحده، وهى أن ذلك يسوغ رفع (الشراب) على الابتداء، وجعل جملة: (لم يتسنى) - خيرا عنه، على أن تكون جملة: (وشرابك لم يتسنى) - في موضع الحال، ولذلك يضعف هذا الاحتمال لما يؤدي إليه من تفكك الجملة، وخروجها عن باب العطف، ولو كان الضمير منصوبا- لأمكن أن يعود على أقرب المذكورين، ولكان هذا الاحتمال مقبولا، ولكن الضمير هنا -هو الفاعل المستتر في الفعل فلو عاد على أقرب المذكورين - لجذبه إليه، ليكون مرفوعا بالابتداء.

٣- قوله تعالى: " وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت " ^{١٧٢}، فقد أفرد الضمير في (له)، وهو عائد على (رجل)،

١٧١- إملأ ما به للرحمن : ١ / ١٠٩ ، ١١٠

١٧٢- للنساء : ١٢

و(امرأة) -المتعاطفين بـ(أو)،قال الفراء :”لم يقل: (لهما)،وهذا جائز،إذا جاء حرفان فى معنى واحد -يريد: فى حكم واحد - بـ(أو)- أسندت التفسير إلى أيهما شئت ،وإن شئت ذكرتهما فيه جميعا،تقول فى الكلام : (من كان له أخ أو أخت - فليصله)، تذهب إلى الأخ،و(فليصلها) تذهب إلى الأخت وإن قلت -فذلك جائز ،وفى قراءتنا :” إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما ”^{١٧٣} ،وفى إحدى القراءتين:” فالله أولى بهم” - ذهب إلى الجمع،لأنهما -اثنان غير موقتين ”^{١٧٤}

وقد أنكر ابن عصفور -أن يثنى الضمير -للمتعاطفين بـ(أو)،وعد تثنية الضمير فى (فالله أولى بهما) - من قبيل الشاذ الذى لا يقاس عليه ،حيث القياس عنده -أن يقال (فالله أولى به)،وقد عقب المحققان: أحمد عبد الستار الجوادى ،وعبد الله الجبورى بقولهما:” وهذا أيضا من سقطاتهم ،فكيف لا يقاس على العبارة القرآنية ،وهى أساس قواعد النحو واللغة ”^{١٧٥} ،وقد حاول الزمخشري أن يلتمس وجها متكلفا يسوغ معه تثنية الضمير العائد على المتعاطفين بـ(أو)،فقال : ” فإن قلت :لم تثنى الضمير فى (أولى بهما)،وكان حقه -أن يوحد ، لأن قوله (إن يكن غنيا أو فقيرا)-فى معنى :أحد هذين؟ قلت: قد

١٧٣- النساء : ١٣٥

١٧٤ - معانى القرآن : ١ / ٢٥٧ ، ٢٥٨

١٧٥-- للمقرب مع الهامش : ١ / ٢٣٥ ، ٢٣٦

رجع الضمير إلى ما دل عليه قوله (إن يكن غنيا أو فقيرا) - لا إلى المذكور ، فلذلك ثنى ولم يفرده، وهو جنس الغنى، و جنس الفقير، كأنه قيل (فإنه أولى بجنس الغنى، والفقير) - أى: بالأغنياء والفقراء ، وفى قراءة أبى: "فإنه أولى بهم" ، وهى شاهده على ذلك^{١٧٦} ، وربما كان الزمخشري - أخف تحاملا على هذه الظاهرة - من ابن عصفور - وإن كان تأويله هذا متكلفا ، وعلى أى حال - فإن محاولة التأويل ، لرد الظاهرة إلى القياس - خير من الحكم عليها بالشذوذ ، ولو اتبع ابن عصفور - الزمخشري ، فى هذا التأويل - لكان خيرا له من أن يحكم على قراءة سبعية متواترة، أجمع السبعة عليها - بالشذوذ ، والحق - ما ذهب إليه الفراء - من جواز الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، ويبين الأستاذ عباس حسن - أن الغالب - وقيل: الواجب - فى الضمير بعد (أو) التى للشك أو للإبهام - أن يكون مفردا ، مثل (شاهدت المريخ أو القمر يتحرك) ، أما بعد (أو) التتويعية - التى لبيان الأنواع والأقسام - فالمطابقة، كقوله تعالى: "إن يكن غنيا أو فقيرا فإنه أولى بهما"^{١٧٧} .

٤- قوله تعالى: "ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرم به برئيا فقد احتمل بهتاننا وإثما مبينا"^{١٧٨} والكلام عن هذه الآية كالكلام عن الآية السابقة ، حيث أفرد الضمير وذكره فى (به) ، مع أنه يعود على شيئين

١٧٦ - الكشاف : ١٣٦/١

١٧٧ - النحو الوافى : ٢٦٩/١

١٧٨ - النساء : ١١٢

متعاطفين بـ(أو)، أولهما مؤنث ،والثاني مذكر،وقد أجاز الفراء-فى مثل هذا -أن يفرد الضمير مذكرا،أو مؤنثا ،وأن يثنى ؟،وأن يجمع،فقال: " وذلك جائز أن يكنى عن الفعلين يريد الخطيئة، والإثم، لأن الكوفيين يطلقون على الصفات والمصادر أفعالا - وأحدهما مؤنث بالتذكير والتوحيد،ولو كثر لجاز الكناية عنه بالتوحيد ،لأن الأفاعيل يقع عليها فعل واحد،فلذلك جاز .

فإن شئت ضمنت الخطيئة والإثم،فجعلته كالواحد،وإن شئت جعلت الهاء للإثم خاصة ،كما قال تعالى : " وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها " ^{١٧٩}،فجعله للتجارة ،وفى قراءة عبد الله : " وإذا رأوا لهوا أو تجارة انفضوا إليها " ،فجعله للتجارة فى تقديمها وتأخيرها،ولو أتى بالتذكير،فجعلنا كالفعل الواحد-لجاز ،ولو ذكر على نية اللهو- لجاز " ،ثم استشهد الفراء -على جواز تثنية الضمير فى مثل هذا- بقوله تعالى : " إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما " ويستنتج من ذلك جواز تثنية الضمير فى : (ثم يرم به) ،وفى : (انفضوا-إليها) ،وفى هذا يقول : " فلو أتى فى الخطيئة ، واللهو،والإثم، والتجارة مثنى لجاز " ،واستشهد على جواز جمع الضمير - بعد المتعاطفين بـ(أو)-بقراءة أبى : " إن يكن غنى أو فقير فالله أولى بهم " ^{١٨٠} وما نفهمه من كلام الفراء -أن الضمير العائد

١٧٩ - الجمعة : ١١

١٨٠ - معانى القرآن : ١ / ٢٨٦ ، ٢٨٧

على المتعاطفين بـ(أو)-يجوز إفراده، وتثنيته، وجمعه، كما يجوز تذكيره، وتأنيثه - إن كان أحد المتعاطفين مؤنثاً، تقدم أو تأخر، فإذا أفرد الضمير كان المتعاطفان كالشيء الواحد، وإذا ثنيا فعلى لفظ المتعاطفين، وإذا جمع فعلى إرادة الجمع.

كذلك أجاز القرطبي أن يعود الضمير في (به)-على (الإثم) وأن يعود على الخطيئة والإثم معا، كما أجاز أن يعود على المصدر المفهوم من الفعل (يكسب) وهو: الكسب^{١٨١}.

٥- قوله تعالى: "وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائماً"^{١٨٢}، فقد أفرد الضمير هنا مؤنثاً في: (إليها)، وهو راجع إلى المتعاطفين بـ(أو)، والمتقدم منهما-مؤنث، وقد أعاد الفراء هنا ما ذكره في آيات النساء- من جواز إفراد الضمير مذكراً أو مؤنثاً، وتثنيته، وجمعه، إلا أنه أضاف هنا- أن الأجود في العربية أن يعود الضمير- إلى الأخير من المتعاطفين، مع جواز الوجوه الأخرى، ثم علل عود الضمير المؤنث هنا إلى التجارة وهي الأبعد- بان التجارة كانت أهم إليهم، وهم بها أسر منهم بضرب الطبل^{١٨٣}.

وذهب الزجاج، والزمخشري- إلى أن الضمير في (إليها)- راجع إلى (تجارة)، وقد حذف ما يعود على (لهوا)، لدلالة المذكور عليه، والتقدير

^{١٨١} - تفسير القرطبي: ٢/ ٢٠٤٢

^{١٨٢} - الجمعة: ١١

^{١٨٣} - معاني القرآن: ٣/ ١٥٧، وراجع إملاء ما من به الرحمن للعكبري: ٢/ ٢٦٢، والبرهان

في علوم القرآن للزركشى: ٣/ ١٢٦، ١٢٨.

- عندهما (وإذا رأوا تجارة انفضوا إليها، وإذا رأوا لها انفضوا إليه)، ويجوز (إليه)، كما يجوز (إليهما)، وقد قرئ بذلك. ١٨٤ .

٦- قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله ولا تولوا عنه وأنتم تسمعون" ١٨٥، فقد أفرد الضمير في (عنه)، مع أنه مسبوق بمتعاطفين -بالواو، وقد قدمنا آية الجمعة على هذه الآية، لأن العطف فيها بـ(أو)، فضمناها -إلى آيات النساء، لأن الكلام عنها واحد كما أن النحاة يفرقون بين حكم الضمير العائد على المتعاطفين بـ(أو)، والضمير العائد على المتعاطفين -بالواو، فقد ذكرنا سابقا أن بعضهم -يوجب إفراد الضمير بعد المتعاطفين بـ(أو)، ويوجب تطابق الضمير العائد على المتعاطفين -بالواو، وفي هذه الآية -وفي آيات أخرى، سنذكرها- إن شاء الله تعالى -جاء الضمير العائد على المتعاطفين -بالواو -مفردا، والضمير في (عنه) -يعود كما يقول الزمخشري -إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، لأن المعنى - (أطيعوا رسول الله)، ولأن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم -وطاعة الله - شئ واحد، بدليل قوله تعالى: "مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ" ١٨٦، فكان رجوع الضمير إلى إحداهما كرجوعه إليهما، كقولك (الإحسان والإجمال -لا ينفع في فلان)، وأجاز الزمخشري - وجها آخر، وهو

١٨٤ - معاني القرآن وإعرابه : ١٧٢ / ٥ ، والكشاف : ٥٢٧ / ٤

١٨٥ - الأنفال : ٢٠

١٨٦ - النساء : ٨٠ .

أن يرجع إلى الأمر بالطاعة، أى (ولا تتولوا عن هذا الأمر)^{١٨٧} ومثل هذا فى توحيد الضمير بعد المتعاطفين -بالواو- قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم"^{١٨٨}، فقد وحد الضمير المستتر فى (دعاكم)، حيث لم يقل (دعواكم) كما وحده - فى الآية السابقة، لأن استجابة الرسول - صلى الله عليه وسلم - كاستجابته تعالى، وإنما يذكر أحدهما مع الآخر للتوكيد.^{١٨٩}

٧- قوله تعالى: "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبئسَ لهم بعباد لئيم"^{١٩٠}، فقد اختلف النحاة والمفسرون حول مرجع الضمير -فى (ينفقونها)-، إذ هو مسبوق بشيئين متعاطفين - بالواو، ومع ذلك لم يقل: (ينفقونهما)، فقال الفراء: "فإن شئت وجهت الذهب والفضة إلى الكنوز، فكان توحيدهما من ذلك، وإن شئت اكتفيت بذكر أحدهما من صاحبه، كما قال تعالى: "وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها"^{١٩١}، فجعله للتجارة، وقوله تعالى: "ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً"^{١٩٢}، فجعله والله أعلم للإثم، ويقال الشاعر فى مثل ذلك:

١٨٧ - الكشاف: ٢٠٩/٢

١٨٨ - الأنفال: ٢٤

١٨٩ - الكشاف: ٢١٠/٢، وراجع البرهان فى علوم القرآن للزركشى: ١٢٧/٣، ١٢٨

١٩٠ - التوبة: ٣٤

١٩١ - الجمعة: ١١

١٩٢ - النساء: ١١٢

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف

ولم يقل: (راضون)، وذلك لاتفاق المعنى -يكتفى بذكر الواحد" ١٩٣ .
وقال الزمخشري: "ذهابا بالضمير إلى المعنى دون اللفظ، لأن كل واحد منهما جملة وافية وعدة كثيرة ودنانير ودراهم، فهو كقوله تعالى: "وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا" ١٩٤، وقيل: ذهب به إلى الكنوز، وقيل: إلى الأموال، وقيل: معناه (ولا ينفقونها والذهب) ١٩٥ .
وقال أبو حيان: "والضمير في (ولا ينفقونها) - عائد على الذهب، لأن تأنيثه -أشهر، أو على الفضة، وحذف المعطوف في هذين القولين -أى: أن كان عائدا على الذهب كان التقدير (ولا ينفقونها والفضة)، وإن كان عائدا على الفضة - كان التقدير: " (ولا ينفقونها والذهب) - أو عليهما باعتبار أن تحتهما أنواعا، فروعى المعنى، كقوله تعالى: وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا"، أو لأنها محتويات على جمع دنائير ودارهم، أو على المكنوزات، لدلالة (يكنزون)، أو على الأموال، أو على النفقة، وهى المصدر الدال عليه (ولا ينفقونها)، أو على الزكاة، أى (ولا ينفقون زكاة الأموال)"، ويرد أبو حيان - قول كثير من المفسرين بأن الضمير عائد على أحدهما اكتفاء به عن الآخر، كما فى قوله تعالى: "وإذا رأو تجارة أو لهوا

١٩٣ - معانى القرآن : ١ / ٤٣٤

١٩٤ - الحجرات : ٩ .

١٩٥ - الكشاف : ٢ / ٢٦٨

انفضوا إليها" ، فيقول: " وليس مثله ، لأن هذا عطف بـ(أو)،فحكمها أن الضمير يعود على أحد المتعاطفين ،بخلاف الواو -إلا إن ادعى أن الواو فى (والفضة)-بمعنى (أو) .فيمكن ،وهو خلاف الظاهر"١٩٦.

وقال الزركشى : " أعاد الضمير على الفضة وحدها،لأنها أقرب المذكورين ،لأن الفضة أكثر وجودا فى أيدي الناس ،والحاجة إليها أمس ،فيكون كنزها أكثر"١٩٧، ولا مانع من قبول الآية ،لهذه الاحتمالات كلها ،لأن الذهب والفضة -هما مصدر الدنانير والدرهم- التى يطلق عليها الكنوز والأموال ،غير أن ما ذكره الزركشى من أن الضمير -يعود على الفضة ،لأنها أكثر وجودا فى أيدي الناس ،لأن حاجة الناس إليها أمس - فهذا رأى بعيد لأن الذهب - أعلى من الفضة ،والناس عليه أحرص ،وكنزه أولى ،ولو قال لأنها أقرب المذكورين ،مع تقدير معطوف محذوف ،أى (ولا ينفقونها والذهب)- كما ذكر الزمخشري وأبو حيان -لكان أولى بالقبول .

٨- قوله تعالى : " يحلفون لكم ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين "١٩٨، وهذه أيضا من الآيات -التي كثر فيها الخلاف حول مرجع الضمير فى (يرضوه)،حيث لم يقل:(يرضوهما)

١٩٦ - البحر المحيط : ٣٦ / ٥

١٩٧ - البرهان فى علوم القرآن ٣/ ١٢٦، ١٢٧

١٩٨ - التوبة : ٦٢

- بإعادة الضمير إلى الله ورسوله ،وقد ذهب الفراء إلى الضمير يعود على (رسوله)،وقد ذكر الله عز وجل تعظيما ،لأن المعنى - والله أعلم بمنزلة قولك : (ما شاء الله وشئت)فإنك قبل أن تنسب المشيئة إليك تنسبها إلى الله عز وجل تعظيما ،ويؤيد هذا المعنى - قوله تعالى: " وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه " ١٩٩ ،وكما يقول السيد لعبدته : (أعتقك الله وأعتقك) ،وأجاز وجها آخر، وهو أن الضمير يعود عليهما ، فالمقصود (يرضوهما) ،فاكتفى بواحد ،كما في قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف

ولم يقل : (راضون) ٢٠٠ ،يريد أن الشاعر اكتفى بذكر خبر : (أنت) - وهو (راض) ، وحذف خبر (نحن) - وهو (راضون) ،لدلالة المذكور عليه ،وعليه - يكون التقدير في الآية : (والله أحق أن يرضوه ،ورسوله أحق أن يرضوه) ،وإلى هذا الرأى - ذهب الزمخشري أيضا - إلا أنه ذكر قبله وجها آخر ، وهو أن توحيد الضمير يدل على عدم التفاوت بين رضا الله - تعالى ، ورضا رسوله صلى الله عليه وسلم ، فكانا في حكم مرضى واحد ٢٠١ ، وإلى هذا الرأى أيضا ذهب أبو حيان ، كما ذكر أيضا أن في الكلام حذفاً ، أى : (والله أحق أن يرضوه ،ورسوله

١٩٩ - الأحزاب : ٣٧ .

٢٠٠ - معانى القرآن : ١/ ٤٣٤ / ٤٤٥

٢٠١ - الكشاف ٢ / ٢٨٥ ، وراجع تفسير النسفى : ٢ / ١٣٣

أحق أن يرضوه) بحذف خبر الأول، لدلالة خبر الثانى عليه، ثم أجاز أبو حيان وجها ثالثا وهو أن الضمير يعود على المذكور، كما فى قول رؤية :

فيها خطوط من سواد وبلق

كأنه فى الجلد توليع البهق^{٢٠٢}

فالضمير فى (كأنه) يعود على المذكور، ويقول البغدادي: "والرابط -الضمير بتأويله باسم الإشارة، واسم الإشارة -مؤول بالمذكور، ونحوه، وإنما لم يؤول بالمذكور ابتداء، لأن التأويل قد كثر فى اسم الإشارة"^{٢٠٣}.

ويرى ابن عصفور -أن أفراد الضمير بعد المتعاطفين بالواو - نادر فى الكلام، يقول: "وإذا تقدم معطوف معطوف عليه، وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما- فإن كان الغطف بالواو كان الضمير على حسبهما، نحو قولك: (زيد وعمرو قاما)، ولا يجوز الأفراد -إلا فى الشعر، نحو قول الشاعر :

إن شرخ الشباب والشعر الأسـ ود ما لم يعاص كاتا جنونا

يريد: (يعاصيا)، أو فى نادر من الكلام، ومنه قوله تعالى: "والله ورسوله أحق أن يرضوه"^{٢٠٤}، وما كان لابن عصفور -أن يعد ما

^{٢٠٢} - البحر المحيط : ٦٤ / ٥

^{٢٠٣} - خزانة الأدب : ٨٩ / ١

^{٢٠٤} - المقرب : ٢٣٥ / ١

جاء في كتاب الله -تعالى- من قبيل النادر ،وقد رأينا أفراد الضمير -
تعالى- يعد المتعاطفين بالواو كثيرا في القرآن الكريم ،وله أوجه
سائغة في العربية ،ولا ينبغي أن نعرض ما جاء في القرآن الكريم -
من ظواهر نحوية -على قواعد موضوعة سلفا، بحيث نرفض ،أو
نضعف ،ما خالف هذه القواعد ،بل يجب أن يكون النص القرآني هو
المحتذى ،وهو الأصل الذي نقيس عليه كل كلام عربي فصيح .
وقال الزركشى : " فقيل : (أحق) - خبر عنهما ، وسهل أفراد الضمير
بعد أفراد (أحق) ، وأن إرضاء الله سبحانه -إرضاء لرسوله- عليه
الصلاة والسلام ، وقيل : (أحق) -خبر عن النبي صلى الله عليه
وسلم ، وحذف من الأول دلالة الثاني عليه ، وقيل : العكس يريد : أن
المذكور -خبر عن الأول - وهو الله -تعالى- ، وحذف خبر
الثاني ، دلالة الأول عليه - وإنما أفرد الضمير ، لئلا يجمع بين اسم الله
-تعالى- ورسوله ﷺ - في ضمير واحد ، كما جاء في الحديث : " قل
ومن يعص الله ورسوله" ٢٠٥ .

وعلى القول بحذف أحد الخبرين ، دلالة المذكور عليه - فإن النحاة -
يفضلون حذف خبر الأول ، وأن المذكور -خبر الثاني ، فإذا قيل :
(زيد وعمرو قائم) - كان (قائم) - خبرا عن (عمرو) ، وكان المحذوف
-خبر (زيد) ، وذلك لسلامة هذا التأويل من الفصل ، ولأن فيه إعطاء
الخبر للمجاور ، ولو كان (قائم) - خبر عن الأول - لوقع في

موضعه، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره، إذ كان الخبر يحذف بلا عوض، نحو: (زيد قائم وعمرو) - من غير قبح في ذلك^{٢٠٦}، وعليه فيمكن القول بأن (أحق أن يرضوه) - خبر عن (رسوله)، وأن خبر لفظ الجلالة - هو المحذوف، والتقدير: (والله أحق أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه)، وبذلك يكون هذا التركيب جملتين اسميتين متعاطفتين، وأن لكل مبتدأ فيهما ضميرا يعود عليه، فالضمير في (يرضوه) - عائد على (رسوله)، وفي الخبر المحذوف - ضمير آخر يعود على لفظ الجلالة، ويمكن أن نقيس على هذا كل ما ورد في القرآن الكريم - مما يشبه ذلك، فالضمير في قوله تعالى: "وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله"^{٢٠٧} - يعود على (رسوله)، على أن يكون الجار والمجرور:

(من فضله) - دليلا على محذوف مماثل تضمن ضميرا يعود على لفظ الجلالة، أي: (أغناهم الله من فضله، وأغناهم رسوله من فضله)، ولا مانع من أن نقول بهذا فيما سبق: من قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله ولا تولوا عنه"، وقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم" وقوله تعالى: "والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله"، فالضمير - في ذلك كله - يعود على أقرب المذكورين، على تقدير

٢٠٦- معنى اللرب لابن هشام: ١/ ٧١٢
٢٠٧- التوبة.

محذوف مسائل متضمن لضمير آخر يعود على المعطوف عليه، والتقدير: (أطيعوا الله ولا تولوا عنه ، وأطيعوا رسوله ولا تولوا عنه)، (استجيبوا لله إذا دعاكم ، وللرسول إذا دعاكم)، (والذين يكتزون الذهب ولا ينفقونها في سبيل الله ، ويكتزون الفضة ولا ينفقونها في سبيل الله)، وقد سبق أن ذكرنا قول أبي حيان بتأنيث الذهب، والحذف في القرآن الكريم لإيجار والاختصار -أمر شائع ، وهو من دلائل الإعجاز فيه، وقد عقد الزركشي مبحثا خاصا للحذف في القرآن الكريم، فمن ذلك -قوله تعالى: "وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ"^{٢٠٨}، أى: (وله ما سكن، وما تحرك)، وقوله تعالى: "سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمُ بَأْسَكُمْ"^{٢٠٩}، أى (تقيمكم الحر والبرد)، وقوله تعالى: "لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ"^{٢١٠}، أى: (ومن أنفق بعده وقاتل)، إلى غير ذلك من وجوه الحذف في القرآن الكريم.^{٢١١}

مرعاة المضاف المحذوف

قد نجد في القرآن الكريم اختلافا بين الضمير ومرجعه من حيث التذكير والتأنيث ، وغيرهما وذلك في الموضع الذي يجب فيه التطابق بين الضمير ومرجعه، ولكن لم يلبث المتأمل -أن يدرك أن هذا

٢٠٨- الأنعام: ١٣.

٢٠٩- النحل: ٨١.

٢١٠- الحديد: ١٠.

٢١١- راجع البرهان في علوم القرآن: (الحذف) ١٠٢/٣ وما بعدها

الاختلاف أمر ظاهري، وأن التطابق بين الضمير ومرجعه -موجود ،
والسر في هذا أن الضمير يعود في الحقيقة على مضاف محذوف، أقيم
المضاف إليه مقامه، وقد روعى هذا المضاف المحذوف، فعاد الضمير
عليه، وإن كان عود الضمير على المضاف المحذوف -ينكره بعض
النحاة فإن ذلك محمول على المضاف المحذوف بلا دليل، فإذا قيل :
(زيد قاموا)، وهم يريدون (غلمان زيد قاموا) -فإن ذلك لا يجوز،
إذ لا دليل على المضاف المحذوف^{٢١٢}، ولكن ما سنذكره من الآيات
التي عاد فيها الضمير على المضاف المحذوف -فإن المضاف
المحذوف -مدلول عليه بقرينة السياق، ومما قيل فيه بعود الضمير
على المضاف المحذوف الآيات الآتية :

١- قوله تعالى : " والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا"^{٢١٣}، فإن ظاهر الآية -يقضى اشتمال
جملة الخبر - وهي (يتربصن) -على ضمير يخالف المبتدأ -وهو
(الذين) ، لأن نون النسوة تربط الجملة المخبر بها عن جماعة الإناث،
لا عن جماعة الذكور، ومن ثم تعددت أقوال النحاة والمفسرين حول
مرجع الضمير، فقد ذهب سيبويه -إلى أن (الذين) -مبتدأ حذف
خبر، وتقديره: (وفيما يتلى عليكم حكم الذين)، ومثله -قوله تعالى :
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما^{٢١٤}، وقوله تعالى: " والزانية

٢١٢- راجع لبلاء ما من به الرحمن : ٢٢ / ٢

٢١٣- المائدة ٣٨

٢١٤- البقرة: ٢٣٤

والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة^{٢١٥} ، فالتقدير : (وفيما يتلى عليكم حكم السارق)، (وفيما يتلى عليكم حكم الزانية، أما جملة : (يتربصن) فهم بيان لحكم المتلو ، كما أن الجملتين : (فاقطعوا أيديهما) ، (فاجلدوا) - بيان لحكم المتلو^{٢١٦} ، وذهب الفراء إلى أن جملة (يتربصن) - مخبر بها عن الذين - إلا أن الضمير جاء مطابقا لقوله : (أزواج) ، وهن متعلقات بصلة (الذين) ، فترك الإخبار عن الأول ، وأخبر عما هو مقصود في المعنى ، وها هو نص كلام الفراء : " يقال كيف صار الخبر عن النساء ، ولا خبر للأزواج ، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن (الذين) ؟ فذلك جائز - إذا ذكرت أسماء ، ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر - أن تترك الأول - ويكون الخبر عن المضاف إليه ، فهذا من ذلك ، لأن المعنى - والله أعلم - إنما أريد به : (ومن مات عنها زوجها - تربصت) ، فترك الأول بلا خبر ، وقصد الثاني ، لأن فيه الخبر والمعنى^{٢١٧} ، وفي كلام الفاء غموض وليس كلامه منطبقا على المثال - الذي ذكره ، إذ لا اختلاف بين الرابط في جملة الخبر (تربصت) ، والمبتدأ : (من) ، لأن (من) هنا - بمعنى (التي) ، أي : (التي مات عنها زوجها ، فالضمير في (تربصت) - ليس عائدا على المضاف إليه في (زوجها) - كما زعم ، وإنما هو عائد على ما عاد عليه الضمير في (زوجها) ، وهو

٢١٥- الفور : ٢

٢١٦- الكتاب : ١ / ١٤٣ ، وإملاء ما من به الرحمن للمكبري : ١ / ٩٨

٢١٧- معاني القرآن : ١ / ١٥٠

(من) وليس في الآية الكريمة مضاف إليه تعود عليه نون النسوة ، بل مؤدى كلامه أن تعود نون النسوة على المفعول به : (أزواج) - للفعل المعطوف على الصلة ، فلهذا يريد - أن الله تعالى - اخبر عن (الذين) ، ولكنه أعاد الضمير على من يتصل بهم ، وهن الأزواج ، لأنهن المتحدث عنن بالعدة ، وقريب من هذا - رأى الزجاج ، حيث يقول : " والذي هو الحق عندي في هذه المسألة - أن ذكر (الذين) - قد جرى ابتداء ، وذكر الأزواج قد جرى متصلا بصلة (الذين) ، فصار الضمير الذي في (يتربصن) - يعود على الأزواج مضافات إلى ضمير (الذين) ، كأنك قلت : (يتربصن أزواجهم) ، ومثل هذا من الكلام - قولك (الذي يموت ويخلف ابنتين - ترثان الثلثين) ، فالمعنى : ترث ابنتاه الثلثين ^{٢١٨} ، وكلام الزجاج هذا أكثر وضوحا وقربا إلى الفهم من كلام الفراء ، كما أن المثال - الذي ذكره الزجاج - واضح فيما أراد من تخريج الآية - وإن كان هذا الرأي - لا يخلو من تكلف وبعد وقد أنكر ابن أبي الربيع ما اختاره الزجاج : من أن التقدير : (يتربصن أزواجهم) ، فقال : " وهذا قول بعيد ، لأن الضمير - لا بد أن يعود إلى مذكور ، وهو هنا عائد إلى الأزواج " ^{٢١٩} ، وذهب الزمخشري إلى أن في الكلام مضافا محذوفا ، وهو في الحقيقة مرجع الضمير ،

٢١٨ - معلى القرآن واعرابه : ١ / ٣١٥ ، ٣١٦

٢١٩ - البسيط في شرح الجمل : ١ / ٥٧٠

والستقدير : (وأزواج الذين يتوفون منكم)^{٢٢٠}، ويبدل على المحذوف -
قوله تعالى : " وينرون أزواجاً "^{٢٢١}.

وذكر العكبرى وغيره وجهين آخرين :

أحدهما - أن (الذين) -مبتدأ، (يتربصن) - الخبر ، والعائد محذوف،
وتقديره : (يتربصن بعدهم)، أو (بعد موتهم)

والآخر - أن (الذين) مبتدأ ، وتقدير الخبر (أزواجهم يتربصن)،
فأزواجهم -مبتدأ ، (يتربصن) -الخبر فحذف المبتدأ ، لدلالة الكلام
عليه^{٢٢٢}، وعليه تكون الجملة المكونة من المبتدأ المحذوف، وخبره
(يتربصن) - خبراً عن (الذين)، وقد نقل أبو حيان ، وابن هشام - هذه
الآراء ، وعزواها إلى أصحابها ، ومن بين هذه الآراء - أن الضمير
يعود على مضاف محذوف ، أى (ونساء الذين) ، وقد عزاه أبو حيان
إلى ابن الحاج ، وصدر به ابن هشام كلامه ، دون أن ينسبه إلى
أحد^{٢٢٣}، ونحن نرى - أن هذا الرأي - هو أقرب الآراء - إلى طبيعة
اللغة ، لأن حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، وأخذه
وظيفته وإعرابه - أمر معروف فى اللغة، وشائع فى الآيات القرآنية ،
لأنه نوع من الإيجاز - الذي يتميز به الأسلوب القرآنى ، ومنه قول
تعالى : " وأشربوا فى قلوبهم العجل :^{٢٢٤} أى (حب العجل)، وقد يحذف

٢٢٠ - الكشاف : ٢٨١/١

٢٢١ - إملاء ما من به الرحمن للعكبرى : ٩٨ /١

٢٢٢ - المرجع السابق

٢٢٣ - ارتشاف الضرب : ٥١ /٢ ، ٥٢ ، والتنبيل والتكميل : ٢٩ /٤ ، ٣٠ ، معنى اللبيب : ٥٧٧ /٢

٢٢٤ - البقرة : ٩٣ .

مضافان ،كما فى قوله تعالى: " أو كصيب من السماء"^{٢٢٥}، أى: (كمثل ذوى صيب)،وقد ذكر الزركشى نماذج كثيرة من القرآن ،وحذف فيها مضاف أو أكثر وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيعامل معاملته ،وفى ذلك يقول "اعلم أن المضاف إذا علم -جاء حذفه مع الالتفات إليه ، فيعامل معاملة الملفوظ به ،من عود الضمير عليه"^{٢٢٦}.

٢- قوله تعالى: " وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون"^{٢٢٧}،فقد أنث الضمير فى (أهلكناها) ،و(فجاءها)،مراعاة للفظ القرية ،ثم أتى فى قوله تعالى: (أو هم قائلون)- بضمير العقلاء،لأنه عائد على المضاف المحذوف ،وهو (أهل)،والتقدير: (وكم من أهل قرية)،و(أهلكنا أهلنا)،و(فجاء أهلها)^{٢٢٨}،ولم يقدر الزمخشري مضافا محذوفا - إلا فى (فجاءها)،من أجل عودة الضمير: (هم)عليه ،ولا يرى حاجة إلى تقدير مضاف فى (قرية)،(أهلكناها)،لأن القرية - تهلك.^{٢٢٩}

٣- قوله تعالى:" ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا"^{٢٣٠}،قال الزمخشري: " فإن قلت : فالإلام يرجع الضمير فى (منه)- إذا جعلته ظرفا مكررا؟ يريد :توكيدا لفظيا للجار والمجرور : (ومن ثمرات النخيل)-قلت :إلى المضاف المحذوف-

٢٢٥- البقرة : ١٩.

٢٢٦- البرهان فى علوم القرآن : ٣ / ١٥٠ مع مرجعة ص : ١٤٦ وما بعدها

٢٢٧- الأعراف : ٤

٢٢٨- البرهان فى علوم القرآن للزركشى : ٣ / ١٥١

٢٢٩- للكشاف : ٢ / ٨٧ ،وراجع معنى للنيب : ٢ / ٧١٥

٢٣٠- النحل : ٦٧.

عن جماعة ،وفى هذا كله-مراعاة لمن يصاحب المرجع ،لادخاله فى عموم المعنى ،وسوف نسوق -توضيحا لذلك -الآيات الآتية :

١- قوله تعالى: وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتا واجعلوا بيوتكم قبله وأقيموا الصلاة وبشر المؤمنين "٢٣٢" ،فإن الخطاب لموسى وهارون -عليهما السلام فى : (تبوأ ا) ،و (ولقومكما) ،ثم انتقل الخطاب إلى جماعة فى (اجعلوا) ، (بيوتكم) ، (أقيموا) ،ثم انتقل الخطاب إلى مفرد فى (بشر) ،قال الزمخشري: " فإن قلت :كيف نوع الخطاب ،فتى أولا ، ثم جمع ،ثم وحد آخر ا ؟ قلت :خوطب موسى وهارون -عليهما السلام- أن يتبوأ لقومهما بيوتا ، ويختارها للعبادة ،ذلك مما يفوض إلى الأنبياء ،ثم سبق الخطاب عاما لهما ،ولقومهما -باتخاذ المساجد ، والصلاة فيها ، لأن ذلك -واجب على الجمهور ، ثم خص موسى عليه السلام -بالبشارة التى هى الغرض ،تعظيما لها ،وللمبشر بها" ٢٣٤ ،وقال العكبرى: " إنما جمع فيهما -يريد: (واجعلوا) ،(وأقيموا)

- لأنه أراد موسى وهارون صلوات الله عليهما وقومهما وأفرد فى قوله : (وبشر) ،لأنه أراد موسى -عليه السلام -وحده ، إذ كان هو الرسول ، وهارون وزيرا له ،فموسى - عليه السلام - هو الأصل " ٢٣٥ .

٢٣٢- يونس : ٨٧

٢٣٤- الكشاف /٢: ٣٦٤ .

٢٣٥- إبلء ما من به الرحمن /٢: ٣٣

الذي هو (العصير)، كما رجع في قوله تعالى: "أوهم قائلون"- إلى (الأهل) المحذوف^{٢٣١}، ويبين العكبري -العلة في إعادة الجار والمجرور: (منه)- بأن الأصل: (وتتخذون من ثمرات النخيل والأعناب)، فلما قدم وأخر- أعاد (منه)- على سبيل التوكيد اللفظي، ثم ذكر عدة آراء حول تذكير الضمير في (منه) فقال:

" وذكر الضمير، لأنه عاد على (شئ) المحذوف أو على معنى (الثمرات) وهو (التمر)، أو على (النخيل)، أي: (من ثمر النخل)، أو على الجنس، أو على البعض، أو على المنكور^{٢٣٢}، والأقرب -أنه عائد على مضاف محذوف، وتقديره- كما قدره الزمخشري: (ومن عصير ثمرات النخيل)، لأن هذا التقدير- مناسب للمعنى المراد، إذ لا تتخذ الثمرات نفسها- سكرًا، بل يتخذ عصيرها .

مراعاة المطاب

إن كان الضمير يرجع أحياناً إلى المضاف المحذوف، إلتفاتاً، إليه، وتبنيها عليه فإنه قد يعود على من يفسره، مع مراعاة من يصحب هذا المفسر، ولا نجد هذا في ضمير الغائب فقط، بل نجده أيضاً في ضمير المخاطب، فقد يكون المخاطب -اثنين، ثم يتحول الخطاب إلى جماعة، وقد يكون المخاطب واحداً، ثم ينتقل الخطاب إلى جماعة أيضاً، كما نجد المتحدث عنه -اثنين، ثم ينتقل الحديث

٢٣١- الكشاف: ٦١٧/٢

٢٣٢- إملاء ما من به الرحمن: ٨٢/٢

الأول - أن الاثنين - جمع .

الثاني - أن يكون الضمير لهما ، ولمن أرسل إليه .

والثالث - أن الضمير - لجميع بنى إسرائيل^{٢٤١} ، والرأيان الأخيران - هما الأقرب - إلى طبيعة اللغة ، لأن القول - بأن الاثنين - جمع - يؤدي كما قلنا - إلى إلغاء المثني ، وضمير ، والقول به - هروب من بيان العلة الحقيقية - لجمع الضمير .

٤- قوله تعالى: " واتبع ما يوحى إليك من ربك إن الله كان بما تعملون خبيراً"^{٢٤٢}، فقد كان الخطاب - في أول الآية - للرسول - ﷺ ، ثم تحول الخطاب - في قوله تعالى: (بما تعملون) - إلى الجمع، وذلك لأنه - تعالى - عنى بقوله: (واتبع) - الرسول - ﷺ ، وأصحابه، أى: (واتبع أنت وأصحابك)^{٢٤٣} .

وننبه على أن مراعاة المصاحب في عود الضمير تعد نوعاً من الإيجاز أيضاً، لأن عود ضمير الجمع - إلى المثني ، أو إلى المفرد - يشير إلى مصاحب للمرجع، وهذا المصاحب محذوف ، لدلالة السياق عليه ، كما أن الضمير نفسه - يشير إليه .

٢٤١- تفسير القرطبي : ٧ / ٤٩٧١

٢٤٢- الأحزاب : ٢

٢٤٣- إملاء ما به الرحمن للعكبرى : ٢ / ١٩٠

٢- قوله تعالى: "وداود وسليمان إذ يحكمان إذ الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين"^{٢٣٦}، فقد جاء الضمير في (الحكمهم) - مجموعا، والمتحدث عنه في الآية - اثنان وهما: (داود) و (سليمان) - عليهما السلام، وقد ثنى لهما الضمير في (يحكمان)، وقد بين النحاة، والمفسرون - علة جمع الضمير - بعد التنثية - بأنه تعالى أرادهما، والمتحاكمين إليهما "^{٢٣٧}، وأضاف العكبري - وجهين آخرين: أحدهما - أن الضمير - يعود على الذين اختصموا في الحرث .

والآخر - أنه يعود على (داود) و(سليمان) خاصة، لأن الاثنتين - جمع^{٢٣٨}، ولذلك اتخذ القرطبي من رجوع ضمير الجمع على الاثنتين - دليلا على أن أقل الجمع - اثنان "^{٢٣٩}، ولكن هذا القول - ضعيف، لأنه يؤدي إلى إلغاء المثني، وضميره - فما نراه مقبولا - أن الضمير يعود على داود وسليمان - عليهما السلام، ومن كان مصاحبا لهما - في القضية من المتخاصمين .

٣- قوله تعالى: "قال كلا فاذهبا بآياتنا إنا معكم مستمعون" "^{٢٤٠} فقد خاطب الله تعالى موسى، وهارون - عليهما السلام - بضمير المثني في (فاذهبا)، ثم خاطبهما (بضمير الجمع في (معكم))، وقد أورد القرطبي - في علة الانتقال من التنثية إلى الجمع - ثلاثة أوجه:

٢٣٦- الأنبياء : ٧٨

٢٣٧- الكشاف للزمخشري : ١٢٨ / ٣

٢٣٨- إملاها من به الرحمن : ١٣٥ / ٢

٢٣٩- تفسير القرطبي : ٤٤٨٦ / ٦

٢٤٠- الشعراء : ١٥٠

مراعاة النظير

والمقصود بمراعاة النظير - أن الضمير يكون له مرجع مطابق له نوعاً وعدداً - إلا أنه ليس هو المرجع في الحقيقة، وإنما المرجع شيء مماثل في اللفظ والمعنى، بحيث لو جعلنا المذكور في حد ذاته - هو المرجع - لفسد المعنى، وفي القرآن الكريم ما يشهد على ذلك، ونذكر في هذا الصدد - آيتين :

١- قوله تعالى: " ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين " ^{٢٤٤}، فالضمير في (جعلناه) - يعود في الظاهر - على (الإنسان)، وإذا كان المقصود بالإنسان في الآية هو آدم - عليه السلام، وقد خلقه الله - سبحانه وتعالى - من طين، فكيف يجعله الله تعالى - بعد ذلك نطفة؟ فالضمير إذن لا يعود على (الإنسان) المذكور في الآية، ولكن يعود على إنسان آخر، من نسل هذا الإنسان المذكور، قال الزمخشري: "فإن قلت: ما معنى: جعلنا الإنسان من نطفة؟ قلت: معناه - أنه خلق جوهر الإنسان أولاً طيناً، ثم جعل جوهره بعد ذلك نطفة " ^{٢٤٥} فقد جعل الزمخشري - الضمير عائداً على الإنسان، لا باعتبار الجوهرة المخلوق من الطين، ولكن باعتبار الجوهرة المخلوق بعد ذلك، وقال القرطبي: " ويجئ الضمير في (جعلناه) - عائداً على ابن آدم - وإن كان لم يذكر لشهرة الأمر، فإن المعنى لا يصلح إلا

٢٤٤- المؤمنون: ١٣/١٢.

٢٤٥- الكشاف: ١٧٨/٣.

له^{٢٤٦}، وقال النسفي: : أى: نسله، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه
مقامه ، لأن آدم - عليه السلام - لم يصر نطفة^{٢٤٧} .

فهذه الأقوال ، وغيرها - لا تخرج عن كون الضمير عائدا
على نسل الإنسان ، أو ابن الإنسان .

٢- قوله تعالى : " وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في
كتاب "^{٢٤٨} ، فإن الضمير في (عمره) - لا يعود على (معمر) المذكور
ولكن يعود على معمر آخر ، قال الفراء: " وما يطول من عمر؟ ، ولا
ينقص من عمره ، يريد آخر غير الأول ، ثم كنى عنه - بالهاء ، كأنه
الأول ، ومثله في الكلام: (عندى درهم ونصفه) ، يعنى - نصف درهم
آخر فجاز أن يكنى عنه بالهاء ، لأن لفظ الثانى - قد يظهر كلفظ الأول
فكنى عنه كناية الأول "^{٢٤٩} ، فالضمير في (عمره) - لا يعود على
(معمر) - المصرح به - فى الآية ، إذ لو عاد عليه - لكان محالا أن
يعمر من عمر معمر ، وأن ينقص من عمره - فى أن واحد .

التغليب

والمراد بالتغليب - إعطاء الشىء حكم غيره ، وقيل : ترجيح أحد
المغلوبين على الآخر ، أو إطلاق لفظه عليهما - إجراء للمختلفين
مجرى المنفقيين "^{٢٥٠} ، وإذا روعى التغليب فى الضمير - فإنه يعود

٢٤٦- تصير القرطبي : ٤٦٢ / ٦

٢٤٧- تصير النسفي : ١١٥ / ٣

٢٤٨- فاطر : ١١

٢٤٩- معانى القرآن : ٣٦٨ / ٢ ، وراجع الهمع للصيوطي : ٦٥ / ١

٢٥٠- البرهان فى علوم القرآن للزركشى : ٣٠٢ / ٣

على العاقل مثلاً، على حين يكون مرجعه غير عاقل، وقد يحدث العكس، ونسوق شاهداً على ذلك -آيتين من القرآن الكريم .

١- قوله تعالى: "وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة^{٢٥١}، فإن الضمير في (عرضهم) لجماعة العقلاء، وهو يعود على (الأسماء)، والجمع لغير العقلاء -يفرد له الضمير مؤنثاً، فيقال: (ثم عرضها)، غير أن الضمير يعود على مسميات هذه الأسماء: من يعقل منها، ومن لا يعقل، قال الزجاج: "قال أهل اللغة: علم آدم أسماء الأجناس، وعرض أصحاب الأسماء من الناس وغيرهم -على الملائكة، فلذا قال (ثم عرضهم)، لأن فيهم من يعقل^{٢٥٢}، وقال الزمخشري: "أى عرض المسميات، وإنما ذكر، لأن في المسميات العقلاء، فغلبهم"^{٢٥٣}

٢- قوله تعالى: "والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع"^{٢٥٤}، فالضمير في (منهم) يعود على (كل دابة)، ولو روعي لفظها -لقليل: (منها)، وليكن جمع الضمير مذكراً، لما في لفظ الدابة من عموم يدخل تحته العاقل وغيره، والدليل على تغليب العقلاء -أنه أتى بلفظ (من) -الموضوعة للعاقل، قال المبرد: "تقول في (من): (من يأتى -آته)، فلا يكون ذلك إلا لما يعقل، فإن أردت بها غير ذلك -لم يكن،

٢٥١- البقرة: ٣١.

٢٥٢- معاني القرآن وإعراجه: ١/ ١١٠/ ١١١.

٢٥٣- الكشاف: ١/ ١٢٦، وراجع الدر المصون للخطيب ١/ ٢٦٢.

٢٥٤- النور: ٤٥.

فإن قال قائل: فقد قال الله - عز وجل: " والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه"، فهذا لغير الأدميين، وكذلك قوله تعالى: " ومنهم من يمشى على أربع - قيل: إنما حاز هذا، لأنه قد خلط مع الأدميين غيرهم بقوله: " والله خلق كل دابة من ماء " ^{٢٥٥}

تنزيل غير العاقل منزلة العاقل

ونعنى بذلك - أننا نجد الضمير فى القرآن الكريم - يعود على غير العقلاء - بلفظ العقلاء، وذلك تنزيلاً لغير العقلاء - منزلة العقلاء . ويوضح أبو بكر بن الأنبارى ذلك بقوله: " وجمع غير الناس - بمنزلة جمع المؤنث، تقول: (الأكبش أعجبن زيدا)، وتقول: (الرجال ضربتكم)، و(النسوة ضربتكم)، و(الأكبش ذبحتهن)، فإن قال قائل: كيف قال - حل ثناؤه: " قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم " ^{٢٥٦} فأدخل الواو فى جمع المؤنث ولم يقل: (ادخلن مساكنكن)؟ قيل له: لما خبر عن النمل بالقول، والقول سبيله - أن يكون للناس - أجراهن مجرى الناس وكذلك قال - عز وجل: " هن يسمعونكم إذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون " ^{٢٥٧}، ولم يقل (هن يسمعنكم ، أو ينفعنكم ، أو يضرنكم) - لما ذكرنا من أنهن - يعنى الأصنام - إذا وصفن بأوصاف الناس - جرين مجرى الناس، وكذلك

٢٥٥ - المقتضب: ٢/ ٤٩، ٥٠، وراجع البسيط فى شرح الجمل لابن أبى الربيع: ١/ ٢٨٨، والبرهان للزركشى:

٣/ ٣٠٥

٢٥٦ - النمل: ١٨

٢٥٧ - الشعراء: ٧٢، ٧٣.

قال -جل ثناؤه-: "وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء"^{٢٥٨}، ولم يقل: (شهدت)، وقال تعالى: "قالوا أنطقنا الله"، ولم يقل: (قلن)، لما مضى من التفسير، وقال -تعالى-: "إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين"^{٢٥٩}، ولم يقل: (رأيتهن ساجدات)، لأنه لما أخبر عنهن بالسجود -جرين مجرى الناس"^{٢٦٠}، وهذا كثير في القرآن الكريم، مما نجده لا يعقل، ولكن يعود عليه ضمير من يعقل، وذلك حينما تنسب إليه صفة العقلاء، أو فعل العقلاء، وهذا كله ضرب من المجاز.^{٢٦١}

مراعاة أحد الاحتمالين

والمراد بمراعاة أحد الاحتمالين -أن الكلمة التي تفسر الضمير - تحتمل أمرين: التذكير، والتأنيث، أو الإفراد، والجمع، فيعود الضمير على أحد هذين الاحتمالين.

ومما يحتمل التذكير والتأنيث -كلمة (سبيل) -فإنها تذكر وتؤنث،^{٢٦٢} فقد عاد الضمير إليها مؤنثا في قوله تعالى: "ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا"^{٢٦٣}، قال الزمخشري: "والضمير في (يتخذها) -

٢٥٨- فصلت: ٢١

٢٥٩- يوسف: ٤

٢٦٠- المنكر المؤنث سيبويه: ٢/٢١٥/٢١٦

٢٦١- راجع كتاب سيبويه: ٢/٤٧، بالمقتضب للمبرد: ٢/٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ومعاني القرآن للزجاج: ٤/١١٢

والكشاف: ٣/٣٥٦، بولمالي ابن الشجري: ١/٢٠٣، ٤٢٦، ٤٢٧

٢٦٢- البلغة في الفرق بين المنكر والمؤنث لابن الأثير: ٦٩

٢٦٣- لقمان: ٦

للسبيل، لأنها مؤنثة"^{٢٦٤}، وأضاف العكبرى -احتمالين آخرين لمرجع الضمير: وهما -أنه يعود على الحديث، لأنه بمعنى: الأحاديث، أو على الآيات"^{٢٦٥}، ولكن عود الضمير إلى السبيل - هو الأقرب، لأن السبيل وردت مؤنثة في كثير من أى القرآن الكريم، كما أنها وردت منكرة في قوله تعالى: " وإن يروا سبيل الرشدا لا يتخذوه سبيلا وإن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلا"^{٢٦٦}

كذلك كلمة (الطاغوت)-فإنها تذكر وتؤنث أيضا، وقد عاد الضمير إليها مؤنثا في قوله تعالى: "والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها"^{٢٦٧}

وعاد الضمير إليها مذكرا في قوله تعالى: "يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به"^{٢٦٨}، كما وردت كلمة الطاغوت في القرآن الكريم بلفظ واحد"^{٢٦٩}، ولذلك قد يعود عليها الضمير بلفظ الجمع، كما في قوله تعالى: "والذين كفوا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات"^{٢٧٠}، وقال سيبويه: "فأما (الطاغوت) فهو اسم واحد مؤنث يقع على الجميع كهيئة

٢٦٤- الكشاف: ٣/ ٤٩١

٢٦٥- إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٨٧

٢٦٦- الأعراف: ١٤٦

٢٦٧- الزمر: ١٧

٢٦٨- النساء: ٦٠

٢٦٩- البلغة في الفرق بين المنكر والمؤنث لابن الأثير: ٧٠، وإملاء ما من به الرحمن للعكبرى: ١/ ١٠٧.

١٨٤، ١٨٥، ٢/ ٢١٤

٢٧٠- البقرة: ٢٥٧

الواحد" ^{٢٧١}، وقال النفسى - عند تفسير هذه الآية: " وجمع - يريد الضمير - لأن (الطاغوت) فى معنى الجمع ^{٢٧٢}

إرادة التعظيم

ونعنى بذلك - أن المفرد - قد يخاطب بضمير الجمع فى القرآن الكريم ، وقد يراد بذلك - التعظيم ، ولكن على سبيل الاحتمال ، لاعلى سبيل القطع ، إذ ما نجده فى القرآن الكريم : من خطاب المفرد بالجمع - قد يحتمل معاني أخرى - إلى جانب إرادة التعظيم، ومن ذلك - قوله تعالى : " أم يقولون افتراه قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين - فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله ^{٢٧٣} ، فإن الخطاب فى قوله : (قل) - للمفرد ، وهو الرسول - صلى الله عليه وسلم، ثم تحول الخطاب إلى الجمع - فى قوله: (فإن لم يستجيبوا لكم فاعلموا) ، وقد أورد الزمخشري - فى جمع الضمير بعد الإفراد - ثلاثة احتمالات :

الأول - أن المراد: فإن لم يستجيبوا لك وللمؤمنين ، لأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم ، والمؤمنين - كانوا يتحدثونهم ، وعلى هذا الوجه يكون فى جمع الضمير - مراعاة للمصاحب ، وقد سبق الحديث عنه.

٢٧١- الكتاب : ٢٤٠ / ٣ .
٢٧٢- تفسير للنفسى : ١٣٠ / ١ .
٢٧٣ - هود : ١٣ ، ١٤

الثانى - أن الجمع لتعظيم الرسول - ﷺ ، كقول الشاعر :

فإن شئت حرمت النساء سواكم^{٢٧٤}

الثالث - أن يكون الخطاب للمشركين، والضمير فى (لم يستجيبوا) -

لـ (من استطعتم)، يعنى: فإن لم يستجب لكم من تدعونه من دون

الله إلى المظاهرة على معارضته، لعلمهم بالعجز عنه، وأن طاقتهم

- أقصر من أن تبلغه - فأعلموا أنما أنزل بعلم الله^{٢٧٥}، وعلى هذا

الوجه - فليس هناك انتقال من خطاب الواحد - إلى خطاب الجمع

ومما تتضح فيه إرادة التعظيم - قوله له تعالى: " قال رب

ارجعون"^{٢٧٦}، فلم يذكر الزمخشري - فى جمع الضمير - إلا إرادة

التعظيم^{٢٧٧}، ولكن العكبرى - أضاف وجهين آخرين :

الأول - أن المراد: يا ملائكة ربي ارجعون، قالوا وترجع إلى مضاف

محذوف .

الثانى - أنه دل بلفظ الجمع على تكرير القول، فكأنه قال: ارجعنى

ارجعنى^{٢٧٨}، وهذا الوجه بعيد، وأوضح الوجوه - إرادة التعظيم ،

لأن الموقف يوم القيامة بما فيه من رهبة وإجلال - يوجب ذلك ولم،

٢٧٤ - قاله العرجي: عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، نسبة إلى عرج الطائف

وتمامه: وإن شئت لم أطعم نقاخا ولا بردا وتاء (شئت) يحتمل أنها للمتكلم، وأنها للمخاطبة

وهو أبلغ بوخاطب الواحد بلفظ جمع المنكر، تعظيما - مشاهدا الإصاف على شواهد

الكشاف، للشيخ محمد عليان: ٢/ ٢٩٤

٢٧٥ - الكشاف: ٢/ ٣٨٣

٢٧٦ - المؤمنون: ٩٩

٢٧٧ - الكشاف: ٣/ ٢٠٢

٢٧٨ - إبلاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٥٢

يحاول ابن هشام أن يلتمس علة لجمع الضمير بعد الإفراد، بل
اقتصر على قوله: "وأما قوله تعالى: "قال رب ارجعون"، فأفرد ثم
جمع، لأن غير المبتدأ أو الخبر لا يجب له من التطابق ما يجب
لهما. ^{٢٧٩}

خاتمة

وبعد - فقد تناولنا في هذا البحث جانباً مهماً من قضايا الضمير في اللغة، وهو العلاقة الوثيقة بين الضمير ومرجعه، حيث لا يفهم المراد من الضمير - وخاصة ضمير الغائب - إلا بهذا المرجع، ولذلك يسمونه مفسراً، ولم نتناول هذا الجانب في اللغة - بشكل عام، ولكن تناولناه من خلال القرآن الكريم، لأنه هو المصدر الأول الذي تستقى منه قواعد اللغة، وقد وجدنا الحديث عن العلاقة بين الضمير ومرجعه يتخذ خطين متوازيين لا بد منهما: وهما العلاقة بين الضمير ومرجعه، من حيث التصريح بهذا المرجع، وعدم التصريح به، لوجود قرينة تدل عليه، وهذا ما تناولناه في الفصل الأول، والعلاقة بين الضمير ومرجعه، من حيث التطابق نوعاً وعداداً، وعدم التطابق، وهذا ما تناولناه في الفصل الثاني. وقد كشفت الدراسة لهذين الجانبين عن النتائج التالية:

الأولى: أن الأصل في مرجع الضمير - ونعني ضمير الغائب - أن يكون متقدماً عليه، ولا يتأخر عنه - إلا في مواضع محددة في اللغة: عدها النحاة خارجة عن القياس يكتفى فيها بالسمع، ومن ذلك ضمير الشأن والقصة، وضمير (نعم)، و(بئس)، وضمير (ربه).

الثانية - أن الضمائر في اللغة - من الكلمات المبهمة - التي تحتاج إلى ما يفسرها، ويوضحها، وهذا يتمثل في المرجع، تقدم أو تأخر.

الثالثة - أن تقدم المرجع - قد يكون لفظيا، حيث يصرح به في الكلام، وقد يكون معنويا، حيث لا يصرح به في الكلام، لدلالة الكلام عليه، وقد وجدنا لذلك شواهد كثيرة في القرآن الكريم، وليس للتقدم المعنوي صورة واحدة، بل له أنواع متعددة: منها - الرتبة، ودلالة الحس عليه، ودلالة الفعل عليه، ودلالة السياق عليه - إلى غير ذلك من وجوه التقدم المعنوي، وقد يكون التقدم حكما، وأرادوا بذلك عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، في المواضع المحددة التي أشرنا إليها سابقا، وقد عد النحاة - ذلك نوعا من التقدم، حتى لا يخرجوا بالضمير عن أصله في الاستعمال .

الرابعة - أن القرآن الكريم يشتمل على كثير من المواضع - التي وجدنا فيها مخالفة بين الضمير ومرجعه، إما من حيث التذكير والتأنيث، أو من حيث الإفراد والتثنية والجمع.

الخامسة - أن هذه المخالفة - ليست في الحقيقة مخالفة حقيقية، وإنما هي مخالفة في الظاهر، وبالتدقيق والنظر - نجد المطابقة بين الضمير ومرجعه - لا تزال متحققة، وأن العلاقة بين الضمير ومرجعه - لا تخرج عن أصلها من المطابقة .

السادسة - أننا نتبعنا أقوال النحاة والمفسرين في سر هذه المخالفة، فوجدناها تتسق تماما مع قواعد اللغة، وقوانين العربية، وأنها لا تخرج عن سمت كلام العرب .

السابعة - أن كثرة الاحتمالات ، وتعدد الأقوال في سر المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم - دليل على إعجاز القرآن الكريم ، حيث تتعدد وجوه الإعجاز فيه ، ولا يقف الناظر فيها - عند حد ، بل كلما نظر في وجه من هذه الوجوه ، توصل إلى مزيد من أسرار الإعجاز .

الثامنة - أن الإيجاز - فيما ذكرناه من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه - كان السمة الغالبة ، لأن الإيجاز ، من حذف ، وغيره - مما يميز الأسلوب القرآني .

التاسعة - أن أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه - لا تقف عند التحليل النحوي أو اللغوي ، بل تتعدى ذلك إلى المعنى ، حيث يترتب على تعدد الآراء - تعدد في المعنى ، وتتنوع في الدلالة ، والنصر الكريم له معطيات معنوية ، لا يصل العقل إلى نهايتها .

العاشرة - أن الضمائر - بوجه عام - تمثل جانبا مهما من جوانب اللغة ، إذ لا غنى لأى تركيب لغوي - عن الضمير ، ويمكن القول بأن الضمير بالنسبة للأسلوب العربي - يشبه الخيط الذي تنتظم فيه حبات العقد .

المصادر والمراجع

- ١- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر، للشيخ أحمد بن محمد الشهير بالدمياطى البناء، رواه وصححه وعلق عليه-على محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت -لبنان دت .
- ٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق -الدكتور مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ -١٩٨٤ ، مطبعة النسر الذهبى .
- ٣- أمالى ابن الشجرى ، لهبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحسنى العلوى، تحقيق ودراسة -الدكتور محمود محمد الطناحى، الناشر مكتبة الخانجى الطبعة الأولى ، ١٤١٣ - ١٩٩٢ .
- ٤- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، تأليف ابى البقاء العكبرى ، دار الكتب العلمية ، بيروت -لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٩- ١٩٧٩ .
- ٥- الانتصاف بذيل الكشاف ، للإمام :أحمد بن المنير الإسكندرى
- ٦- البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسى، دار الكتب ، ١٣٩٨ - ١٩٧٨ .
- ٧- البرهان فى علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الرزكشى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،مكتبة دار التراث بالقاهرة، دت .

- ٨- البسيط فى شرح جمل الزجاجى، لابن أبى الربيع :عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشى الإشبلى السبئى،تحقيق ودارسة - الدكتور عياد بن عيد الثبئى ،دار الغرب الإسلامى ،بيروت - لبنان ،الطبعة الأولى، ١٤٠٧، ١٩٨٦ .
- ٩- البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ،لأبى البركات بن الأنبارى ،حققة وقدم له وعلق عليه- الدكتور رمضان عبد التواب ،الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة. الطبعة الثانية ، ١٤١٧-١٩٩٦-
- ١٠- البيان فى روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآنى، للدكتور تمام حسان ،عالم الكتب ،الطبعة الثانية ،١٤٢٠ - ٢٠٠٠ .
- ١١- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل،لأبى حيان الأندلسى، حققة الأستاذ الدكتور حسن هنداووى،دار القلم -دمشق،الطبعة الأولى، ١٤١٨-١٩٩٧ .
- ١٢- تفسير القرطبى المسمى الجامع لأحكام القرآن،الطبعة الثالثة - دار الغد العربى القاهرة، ١٤٠٩- ١٩٨٩ .
- ١٣- تفسير النسفى ،للإمام عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى ، دار إحياء الكتب العربية ،عيسى البابى الحلبي وشركاه دت.
- ١٤- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية ،عيسى البابى الحلبي وشركاه،دت.

- ١٥- الحجة في علل القراءات السبع، لأبى على الفارسى، تحقيق -
على النجدى ناصف، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى،
ومراجعة محمد على النجار، مطبعة دار الكتب المصرية
بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢١ - ٢٠٠٠ .
- ١٦- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف عبد القادر بن
عمر البغدادي، تحقيق وشرح - عبد السلام محمد هارون، الهيئة
المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية - ١٩٧٩ .
- ١٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف أحمد بن يوسف
المعروف بالسمين الحلبي تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط
- دار القلم - دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٦ - ١٩٨٦ .
- ١٨- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق، الدكتور شوقى
ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، د.ت .
- ١٩- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله
الأزهري، على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى
البابى الحلبي، د.ت .
- ٢٠- شرح الفاكهى، على قطر الندى لابن هشام، شركة مكتبة
ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، الطبعة الثانية، ١٣٩٠،
١٩٧١ - .

٢١- شرح كافية ابن الحاجب فى النحو ،للشيخ،رضى الدين محمد بن الحسن الإستراباذى النحوى،دار الكتب العلمية،بيروت لبنان، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .

٢٢- شرح المفصل ،تأليف الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوى ، عالم الكتب ،بيروت ،د.ت

٢٣- الكتاب ،لسيبويه :أبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،تحقيق وشرح- عبد السلام هارون ،دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ - ١٩٨٨ .

٢٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ،للإمام محمود بن عمر الزمخشري ،الناشر -دار الريان للتراث ،ودار الكتاب العربى،بيروت لبنان ،رتبة وضبطه وصححه-مصطفى حسين أحمد ،الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ .

٢٥- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،تأليف أبى الفتح: عثمان بن جنى ،تحقيق -على النجدى ناصف ،والدكتور عبد الحليم النجار ،والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى،المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،لجنة إحياء التراث الإسلامى ،القاهرة ١٣٨٦.

- ٢٦- المذكر والمؤنث ، لأبى بكر بن الأنبارى،حققه وعلق عليه-
الدكتور رمضان عبد التواب،وزارة الأوقاف،المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية،لجنة إحياء التراث بالقاهرة، ١٤١٩- ١٩٩٩ .
- ٢٧- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف،للشيخ محمد عليان
المذكور-بذيل الكشاف.
- ٢٨- معانى القرآن ،تأليف أبى زكرياء: يحيى بن زياد الفراء،
الجزء الأول -تحقيق أحمد يوسف نجاتى ،ومحمد على النجار،
مطبعة دار الكتب المصرية ،الطبعة الثالثة، ١٤٢٢- ٢٠٠١،
والجزء الثانى،تحقيق ومراجعة-الأستاذ محمد على النجار،
الدار المصرية للتأليف والترجمة،د.ت ،والجزء الثالث،تحقيق
الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى ،ومراجعة الأستاذ على
النجدى ناصف ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ .
- ٢٩- معانى القرآنى وإعرابه ،للزجاج :أبى إسحق إبراهيم بن
السرى،وشرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبى ،عالم
الكتب ،الطبعة الأولى ، ١٤٠٨- ١٩٨٨ .
- ٣٠- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصارى
المصرى ،تحقيق - محمد محيى الدين عبد الحميد،مكتبة
ومطبعة محمد على صبيح وأولاده،د. ت
- ٣١- المقتضب ،صنعه -أبى العباس :محمد بن يزيد المبرد ،تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون

الإسلامية ،لجنة إحياء التراث الإسلامى القاهرة الطبعة الثالثة،
١٤١٥ - ١٩٩٤ .

٣٢- المقرب ،تأليف -على بن مؤمن المعروف بابن عصفور ،
تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى،وعبد الله الجبورى،الطبعة
الأولى، ١٣٩١-١٩٧١ .

٣٣- النحو الوافى ،للأستاذ عباس حسن،دار المعارف ،الطبعة
الحادية عشرة،د. ت

٣٤- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ،تأليف الإمام الحافظ جلال
الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ،صححه محمد بدر
الدين النعسانى ،دار المعرفة للطباعة والنشر ،بيروت-لبنان،
د. ت .

الفهرست

الصفحة	الموضوع
٧	تقديم
١١	تمهيد
١٥	الفصل الأول
١٧	بين الضمير ومرجه
١٨	أولا - التقدم اللفظي :
٢٠	ثانيا - التقدم المعنوي :
٣٠	ثالثا - التقدم الحكمي :
٣٣	الفصل الثاني
٣٥	من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجه
٣٦	مراعاة المعنى
٥٤	عود الضمير على المتعاطفين
٧٠	مراعاة المضاف والمحذوف
٧٧	مراعاة المصاحب
٨٠	مراعاة النظير
٨١	التغليب
٨٣	تنزيل غير العاقل منزلة العاقل

٨٤

مراعاة أجد الاحتمالين

٨٦

إرادة التعظيم

٨٩

خاتمة

٩٢

المصادر والمراجع

٩٩

الفهرست